وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: **1998460204**

مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة (1962-1956)

مقدمة لنيل شهادة الماستر **LMD** في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

فايزة لميش

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	أ.د فتحي عباس	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	رئيسا
2	أ.د صالح لميش	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	أ.د إبراهيم مرزقلال	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: **1998460204**

مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة

(1962-1956)

مقدمة لنيل شهادة الماستر **LMD** في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

فايزة لميش

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	أ.د فنحي عباس	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	رئيسا
2	أ.د صالح لميش	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	أ.د إبراهيم مرزقلال	أستاذ محاضر أ	محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية: **2023-2024**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر للمولي القدير على توفيقه وعونه لي في إتمام هذا البحث

يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير

لأستاذنا الفاضل المشرف الدكتور " صالح لميش" الذي تفضل بالأشراف على هذا

البحث وقدم لي يد العون والمساندة ولم يبخل علينا بوقته وجهده المقدر

كما أتوجه بشكري إلى جميع أساتذة التاريخ الذين أفادوني بنصائحهم القيمة

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى كل من أمد لي يد العون من قريب أو بعيد

في سبيل إنجاز هذا البحث

الإهداء

إلى أغلى وأثمن جوهرتين في الوجود، قرة عيني والداي العزيزان اللذان أوصى بهما المولى عز وجل "لميش جلول "،"نويري فطيمة"

أطال الله في عمرهما

إلى نصفي الثاني وسندي في هذه الحياة زوجي " سلامة المدير" وأبنائي " دعاء، بيان المعز، زكرياء، خيردين"

إلى إخوتي وأخواتي، جميعا خاصة أختي " ابتسام " وأسرتها الكريمة التي كانت دعما وتشجيعا لي.

إلى عائلتي زوجي حفظهم الله جميعا.

إلى من تقاسمت معي درب الصداقة وثمرة الجهد" هماش فيروز".

قائمة المختصرات:

1-باللغة العربية:

ج	الجزء
د.س	دون سنة
تق	تقديم
ص	الصفحة
ط	الطبعة
د.ب	دون بلد
تر	ترجمة
د. ط	دون طبعة
ل ت. ت	لجنة التنسيق والتنفيذ
ج ت و	جبهة التحرير الوطني

2-باللغة الفرنسية:

CNRA	Conseille national la révolution algérienne
CCE	Le comité de coordination et exécution
GPRA	Gouvernement provisoire de la république algérie

مقدمة

انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية بعد سنوات عسيرة لنشاط الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي الذي كبلها بقيود كثيرة، جعلت الوضع ينجر إلى العودة إلى استعمال القوة، فكانت ثورة نوفمبر 1954، بقيادة جيش وجبهة التحرير الوطني.

وكانت المرحلة الأولى صعبة في طريق الثورة، ولكن بعد مرور 22 شهرا من عمرها والتي حققت عدة انتصارات عسكرية وسياسية، وفي هذا الإطار جرت اتصالات ومشاورات عديدة بين قادة المناطق حول عقد مؤتمر يتبادلون فيه الآراء، ويناقشون فيه المشاكل المطروحة لاتخاذ قرارات ملائمة لوضع الثورة في سكتها الصحيحة، فكان إذا لابد من محطة لدراسة وتقييم الأوضاع بصفة عامة والتخطيط للمراحل المقبلة كالتنظيم السياسي في الداخل والخارج، وكذا التنظيم العسكري مع وضع استراتيجية جديدة، تمكن من إعادة هيكلة الأطراف النظامية وتدعيم استمرارية الثورة فكان موضوعنا المرسوم: مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة.

1.أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة كونه يتيح للباحثين فرصة الاطلاع على جانب هام من جوانب الثورة التحريرية ألا وهو الجانب التنظيمي ومما يزيد هذا الموضوع أهمية كونه يكشف عن مدى وعي وإدراك قادة الثورة لأهمية التنظيم والتأطير لنجاح واستمرار العمل الثوري.

2 أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترنا موضوع مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة دون غيره من الموضوعات المتاحة لعدة أسباب لعل أبرزها:

أ-الأسباب الموضوعية:

- إن مؤتمر الصومام أسهم مساهمة فعالة في السير بالثورة الجزائرية إلى ابعد نطاق.

- معرفة صدى قرارات الصومام على صانعي الثورة في الداخل والخارج.
- الأفكار الخاطئة لدى البعض، التي تربط الثورة بالعمل المسلح فقط.

ب- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الاطلاع على كل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة لمؤتمر الصومام.
- الرغبة في التعرف على الدوافع التي حملت قادة الثورة التحريرية على التفكير في عقد مؤتمر لتنظيم هياكل الثورة.
- الرغبة في محاولة الإسهام في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية وذلك منذ دراستي بمرحلة الليسانس، فوفقت على مدى صعوبة الخوض في غمار هذا النوع من المواضيع وهذا ما ساعدني على الاستمرار والعمل.

1. **إشكالية الموضوع:** نظرا لما أثير حول مؤتمر الصومام كمحطة هامة في مسار الثورة خصوصا انه حمل على عاتقه مسؤولية وضع استراتيجية تنظيمية تتكفل بمد الدعم المادي والمعنوي، من أجل المواصلة والاستمرار، ارتأينا إلى التطرق والبحث عن مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم هياكل الثورة، ومن هنا أطرح الإشكال التالي:

ماذا ترتب عن مؤتمر الصومام وكيف كان تأثيره على الثورة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا عدة تساؤلات فرعية جاءت كالتالي:

- فيما تكمن ظروف انعقاد مؤتمر الصومام؟
- ما هي قراراته وأهم نتائجه؟
- وهل كان لقرار أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج سبب في الخلافات التي حصلت بين قادة الثورة؟

2.خطة البحث: لدراسة الموضوع دراسة وافية فقد قسمنا البحث إلى ثلاث فصول تطرقنا من خلاله إلى أهم العناصر السياسية للموضوع، حيث تناولنا في الفصل الأول أهم ما يتعلق بمؤتمر الصومام من ظروف تحضيره ومجريات عقده وأهم القرارات والنتائج التي

خرج بها. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الهيئات القيادية السياسية المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 وتعرفنا فيه على المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ ودورها والهيئات القيادية الخارجية للثورة 1957-1958. أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، وتعرضنا فيه إلى ردود الفعل الداخلية والخارجية على قرارات مؤتمر الصومام، والتي أدت إلى تصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين لينتهي بأزمة صائفة 1962،

2.**مناهج البحث:** بالنسبة لمنهجية البحث فقد اخترنا ما يتناسب مع البحث من خلال دراسته وهي:

أ- **المنهج التاريخي الوصفي:** من خلال وصف الأحداث وترتيبها وفق وقائعها من حيث الزمان والمكان.

ب- **المنهج التاريخي التحليلي:** وهو المنهج الملائم والمساعد على تقصي الأحداث واستنتاج الأحكام وإدراكها.

3.**المصادر والمراجع:** لدراسة الموضوع دراسة شاملة تحيط بجميع جوانبه، خاصة المهمة منها والأساسية حرصنا على أن تكون المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها متنوعة وذات قيمة علمية معتبرة فمن المصادر الهامة التي استفدت منها: علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، سعد دحلب المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، أحمد توفيق المدني حياة كفاح ج3، بالإضافة إلى بعض المراجع نذكر منها محمد لحسن الزغيدي مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1954- 1962، عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، محمد العربي الزبيري كتاب مرجعي في الثورة التحرير 1954 – 1962، ويحي بوعزيز الثورة في الولاية الثالثة، بالإضافة إلى بعض الجرائد والمجلات منها جريدة المجاهد و جريدة أول نوفمبر، وبعض الأطروحات والرسائل الجامعية منها

أطروحة الدكتوراه, سالمي المختار إشكالية الصراع على السلطة بين المؤسسات الانتقالية لثورة الجزائرية 1954-1962.

وغيرها من المصادر والمراجع، التي خدمت الموضوع، ولا تقل أهمية على باقي المراجع.

4. **صعوبات البحث:** في دراسة هذا الموضوع واجهتني مجموعة من الصعوبات للإنجاز بحثي هذا أذكر منها:

- صعوبة التدقيق بين كل المصادر المراجع، والوقوع في الخطأ في بعض الأحيان لانتقاء المعلومات من مصادر معينة، وعدم القدرة في التحكم في المادة العلمية الموجودة وصياغتها بالشكل المناسب.
- صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة حدود موضوع الدراسة من 1956 إلى غاية 1962 من أحداث تاريخية مميزة وكثيرة وجب ذكرها والتحدث عنها.

الفصل الأول

مؤتمر الصومام 1956.

المبحث الأول: ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المبحث الثاني: القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر الصومام

تمهيد:

يعتبر مؤتمر الصومام20اوت1956 نقطة تحول في تاريخ الثورة الجزائرية، وقد جاء هذا المؤتمر كنتيجة حتمية لظروف التي أحاطت بالثورة، والمتمثلة في جملة من التطورات و الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها منذ تاريخ اندلاعها إلى غاية انعقاد المؤتمر، وعليه استطاعت جبهة التحرير، رغم الإمكانيات البسيطة التي كانت بحوزتهم، أن تقود نضال الشعب الجزائري ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتادا ومدعمة من الحلف الأطلسي، وذلك بفضل التفاف الشعب حولها، واستطاعت أن تدخل مرحلة جديدة بعد مؤتمر الصومام الذي نظم البلاد تحت قيادة مركزية، واوجد جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية لثورة، كما اوجد ميثاق تسير عليه الثورة ،ونظم من خلاله علاقات في الداخل والخارج لتحقيق الهدف الذي اندلعت من اجله الثورة، والمتمثل في الاستقلال التام[1].

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام واهم القرارات النتائج التي خرج بها المؤتمر.

[1] بوبكر حفظ الله: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من خلال التقارير الفرنسية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص1.

المبحث الأول: ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الأول: ظروف عقد مؤتمر الصومام

إن فكرة انعقاد هذا المؤتمر قد خطرت ببال المجاهدين منذ بداية الثورة وكانوا بين خيارين، كما يقول لخضر بن طوبال "التنظيم أولا ثم إعلان الثورة، أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين للاختيار الأول"[1]وكان من المقرر إن يعقد بعد ستة أشهر من انطلاقها لتقييم النتائج واتخاذ الإجراءات التي يجب انعقادها، غير أن الظروف لم تسمح بذلك حيث جاءت الظروف على قسمين داخليا وخارجيا وهي كالآتي:

أ- **على الصعيد الداخلي:**

- كان لأحداث 20 أوت 1956 مفهوم كبير للوصول لعقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وشملت نصف قطر التراب الوطني واستطاعت الثورة أن تتخلص من الكثير من الصعاب والمشاكل وتتخطى العواقب كما استطاعت أن تتغلغل إلى أعماق الطبقات الشعبية وتقوي نفوذها وتدعم مركزها .
- التحاق التنظيمات السياسية والمدنية بالثورة، ومن ذلك التحاق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في جانفي 1956، وفرحات عباس في فيفري 1956، وقيام الطلبة يوم 19ماي 1956 بإضراب على الدراسة والالتحاق بالثورة، هذا إلى جانب التحاق أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار وبعض الشيوعيين

[1] Mohamed Harbi, L'FLN, Mirage et réalité (1954-1962) E, N, A, L, Alger 1993-. P 122.

بشكل فردي بفضل اتصالات عبان رمضان ومشاورته مع الحاج على والحاج هجرس[1].

- ❖ نوعية المعارك التي يخوضها جيش التحرير الوطني والتي امتدت إلى المدن يوم1956 وازدياد عدد المنظمين الأمر الذي استوجب إعادة النظر في التنظيم والهيكلة لمواكبة المستجدات.
- ❖ استشهاد واعتقال العديد من قادة الثورة منهم ديدوش مراد الذي استشهد يوم 19-01-1955 واعتقال رابح بيطاط 23-03-1955 واعتقال مصطفى بن بولعيد يوم 12-02-1955 ثم استشهاده 23 مارس1956 كذلك استشهاد الطالب "عمارة رشيد" وإحراق جثته من طرف الجيش الفرنسي، إلى جانب تزايد الخلافات بين قادة الثورة[2].
- ❖ صعوبة اتصال بين المناطق خاصة بعد قيام حكومة العدو إدكار فور Edgar Faureيوم 23-02-1955 بتطبيق "حالة طوارئ" في الجزائر وتعيين "سوستال" المعروف بعنفه وشدته وأعماله البطشية كوال جديد.
- ❖ انضمام شخصيات وطنية سياسية إلى الثورة، مثل فرحات عباس وتوفيق المداني وغيرهما وهو ما عزز الكفاح السياسي وزاده انتشارا.
- ❖ الإفراج عن المناضل عبان رمضان يوم 19 جانفي 1955 من سجن الحراش بعد خمس سنوات من الاعتقال بتهمة الانتماء إلى المنظمة الخاصة، حيث انضم مباشرة لثورة[3].

---

[1] بشير سعيدوني: ظروف انعقاد وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، جامعة الجزائر، ص5.

[2] عبد القادر حميد، فرحات عباس: رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2001، ص150.

[3] مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر،2001، ص ص108-109.

- حاجة الثورة إلى التقييم والتنظيم وضبط استراتيجية جديدة تواكب المستجدات الوطنية والمحلية والدولة خاصة بعد تزايد الاعتراف والدعم لثورة الجزائرية وعجز الحكومات المتتالية عن إخمادها، في حكومة "إدكار فور" Edgar faure (فيفري 1955-جانفي 1956) حكومة "غي موليه"Guy Mollet (21جانفي 1956-أفريل 1957)[1].
- الإضراب الوطني العام جويلية 1956 اثبت هذا الإضراب الذي التزم به الشعب الجزائري طبقا ولنداء وتعليمات جبهة التحرير الوطني حيث أكدت هذه الإضرابات لرأي العام العالمي الطبيعة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني قبيل انعقاد الدورة 11 لدورة العامة الأمم المتحدة[2].
- انحصار الكفاح في بعض المناطق المنعزلة من الوطن كانت الفرصة سامحة للجيش الفرنسي من تركيز جميع وسائله لقمع الثورة، وبذلك لم تتمكن المناطق المقابلة القليلة من مد يد العون إلى بعض البعض ولم تستطع تنسيق عملياتها ولا حتى الاستفادة من التجارب الحربية لكل منهما[3].

ب-على الصعيد الخارجي:

فعلى قرار الصعيد الخارجي فإن الحكومة قد بدأت في إنتاج سياسة جديدة إزاء مستعمراتها فبعد اضطرابها إلى التخلي عن مستعمراتها في آسيا قررت رفع يدها على تونس والمغرب لتزيد تشبثا بمستعمراتها الجزائرية.

---

[1] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص7.

[2] هدى شابي، ميمون بلقاسم: "دراسة تحليلية نقدية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2020-2021، ص 24.

[3] خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص 317.

- ❖ مظاهر الطلبة الجزائريين التي اثبت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي بالعاصمة باريس بتاريخ 23 فيفري 1956.
- ❖ إعطاء الاستقلال للمغرب في 2مارس ثم تونس في 2 مارس 1956 تحت تأثير الثورة الجزائرية وقد أدرك أساسه الفرنسيين أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جهات[1].
- ❖ طرح القضية الجزائرية لأول مرة في مجلس الأمة واعتبارها قضية دولية رغم رفض تدريسها في هذه المرحلة.
- ❖ مساندة دول عدم الانحياز في لقاء ربوني في جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية كما أن فرنسا نفسها ظهرت حركة تطالب بالسلم في الجزائر من خلال 17و 24 ماي 1956 ثم قيام حركات احتجاجات في شكل إضرابات ضد الحرب بالجزائر من قبل العاملين في مصانع مثل رينو، كما تظاهر ما يقارب 1600جندي ضد نقلهم إلى الجزائر[2].

وقد لخصت مجلة المجاهد دواعي انعقاد المؤتمر كالتالي:

"لقد كانت الثورة في مرحلتها الأولى تصطدم بصعوبات عديدة وكانت فرق جيش التحرير لا تزال ضعيفة، إذ أنها كانت بعيدة بعضها عن بعض، فلم تتوسع إلى درجة تتمكن فيها من أن يكون بينها ارتباط دائم، كما أن الاتصال بين مختلف القيادات كان صعبا وتمركز الثورة في مختلف النواحي، كان يسير ببطء والحاجة إلى السلاح شديدة ولا يوجد من المال إلا القليل والتنسيق بين الأعمال ضعيف

[1] عبد الكامل جوبية: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012، ص129.

[2] علي العياشي: الذكرى الثلاثون لمؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986، ص6.

للغاية، لقد كانت هناك نواحي واسعة لم تتحرك بعد والفرق المسلحة ذات تكوين سياسي ناقص أو ليس لها تكوين سياسي مطلقا.

وإلى هنا لم يكن هناك وجود لسلطة وطنية رسمية لقد كانت الثورة في حاجة إلى منهج سياسي قار فكثير من المسؤولين كانوا لبعدهم يترددون في اتخاذ موقف واضح اتجاه المشاكل الكبرى... وعندما وصلت الثورة لهذه الدرجة كان لابد إن تتلاقى وجهات النظر وان ترسم خطة تتلاءم مع الوضعية الجديدة"[1].

المطلب الثاني: التحضيرات لعقد مؤتمر الصومام

لقد كان مؤتمر الصومام الكبير الذي يتطلب الحرص الشديد من اجل إنجاحه على ارض الواقع، لهذا فإن عملية التحضير له تعد أهم مرحلة من مراحله.

وان كان اختيار الزمان قد فرضته الظروف السابقة الذكر فإن تحديده بدقة كما يذهب إليه الكثيرين قد جاء موافقا لذكرى المئوية لهجمات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني إلى جانب ما أملته تطورات الثورة التحريرية في جانبيها السياسي والعسكري، وارتباط كل ذلك بما يجري على المستوى الخارجي من أحداث قد تؤثر على القضية الوطنية وعلى رأسها قرب انعقاد الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة[2].

أما عن مكان عقد مؤتمر فقد اختلفت الآراء حوله يمكن إجمالها فيما يلي:

رأي يرى أن المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) قد اقترحت عقد المؤتمر في ترابها بالضبط في جبال بني صالح بسوق هراس أو الزعرور قرب القل غرب سكيكدة، ورأي ثاني يري بأن أمر عقد المؤتمر قد عرض على مختلف مناطق البلاد

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د-ت)، ص293.

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص15.

لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها غير أن جل المناطق اعتذرت بسبب عدم الأمن والحماية عدا المنطقة الثانية التي أعرب مسئولها عن مقدرتهم لتنظيم المؤتمر وتوفير الحماية أما الرأي الثالث فيرى أن قادة الثورة قد اتفقوا على أن يكون مكان المؤتمر وسط البلاد حتى يتسنى للمسئولين من مختلف المناطق التنقل إليه ولهذا تم اختيار المنطقة الثالثة[1].

وبعد الاتفاق على منطقة المؤتمر وهي الثالثة، بدأت التحضيرات لتحديد انسب الأماكن في المنطقة وقد اقترحت عدة أماكن لعقده مثل دائرة عزازقة، وبني وقان في ناحية ألبيبان كما اقترحت أيضا قلعة بني عباس بدائرة أقبو بسبب موقعها الاستراتيجي، وما إن أسفر الرأي عن هذه الأخيرة أي قلعة بني عباس حيث أعطيت الإشارة للوفود بأن تتجه إلى ذلك المكان منذ أوائل شهر جويلية 1956، فخرج وفد المنطقتين الرابعة والخامسة من الجزائر العاصمة بقيادة سليمان دهيلس المدعو سي صادق وتضمن كل من: عبان رمضان وعمر وعمران و العربي بن المهيدي، سي محمد وسي الشريف تحت حراسة أربعين مجاهدا، وفي بني مليكش التقى الوفد بنظيره من المنطقة الثالثة لتكون وجهت الجميع إلى مكان المؤتمر المزعم عقده[2].

لكن عند عبور خط السكة الحديدية الرابط بين بجاية وبني منصور قرب قرية الشرفة جنوب تازمالت يوم 22جويلية 1956، فوجئ بهجوم مباغت للقوات الفرنسية وعلى إثر هرب البغل الحامل مسودات وثائق المؤتمر باتجاه ثكنة تازمالت، وجدت جماعة المؤتمر نفسها أمام حقيقة إن العدو أصبح على علم بالمؤتمر أو على الأقل إبعاده أقصي ما يمكن عن القبائل خصوصا وأن ردة فعل الطرف الآخر تجسدت في

[1] ميادة مزوزي، سليمان قريري: تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحررية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956-1957م، المجلد23، العدد 2، 2022م، ص34.

[2] يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر،2012، ص75.

تركيز القصف على المنطقة وأقامت مركزا عسكريا بقلعة بني عباس ورغم ذلك فلا شيء يدل على إن أسرار اللقاء قد كشفت[1].

والاحتمال المرجح إن وثائق المؤتمر لم تكن تحمل تحديد الزمان والمكان بدقة المطلوبة مما جعل العدو يعتقد بأنه قد جرى سالفا ولا جدوا من البحث في شأنه. وبدأ التحضير من جديد دون أن يخرج من منطقة القبائل على بعد 20 كلم على المكان الأول بدوار أوزلاقن[2] الذي يقع في جبال أزرو وذلك لعدة اعتبارات[3]:

- استراتيجية المكان من حيث الموقع الحصين ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة التي تتصل بدورها بغابة جرجرة وجبالها.
- كان دوار أوزلاقن منطقة هادئة لم تحدث أي عملية حربية منذ تسعة أشهر مما جعل العدو يعتقد أنها منطقة آمنة ولا علاقة لها بالثورة[4].

وقبل شهر أوت 1956 بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها، وقد أسندت مهمة حراسة المكان للقائد عميروش بالإضافة للمجاهدين أحمد فاضل المعروف بالرائد "حميمي" وعبد الرحمان ميرة، وقد جند حوالي ثلاثة آلاف جندي وكلف هؤلاء بشن غارات بعيدة عن مكان المؤتمر من أجل تمويه الفرنسيين[5].

---

[1] جودي اتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين، الجزائر،2008، ص ص57-58.

[2] أنظر الملحق رقم 1.

[3] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص16.

[4] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية الجزائر، ص360.

[5] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997ص109.

المطلب الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات لعقد المؤتمر أرسلت وفودا إلى كافة المشاركين لأخبارهم بمكان انعقاده، وحين قدومهم وجدوا في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم عبر دروب ومسالك المنطقة، وبحلول 10 أوت 1956 اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية[1]:

- المنطقة الثانية: زيغود يوسف، علي كافي، لخضر بن طوبال إبراهيم مزهودي، حسين روبح، مصطفى بن عودة.
- المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، عميروش، محمدي السعيد.
- المنطقة الرابعة: سي محمد بوقره، عمر أو عمران، سي الصادق
- المنطقة الخامسة: العربي بن لمهيدي.
- منطقة الجزائر المنطقة المستقلة: عبان رمضان، سي شريف (علي ملاح)[2].

ولم يحضر هذه الاجتماعات إلا قادة المناطق زيغود يوسف، كريم بلقاسم، عمر أو عمران، العربي بن لمهيدي، عبان رمضان، ولكل واحد منهم أن يستشير أصحابه الذين رافقوه خارج الاجتماع، ترأس الاجتماع العربي بن مهيدي، وعبان رمضان مقررا، وقد عينت لجنة لتحضير الوثيقة التي تعرض على المجتمعين متكونة من وعبد الرزاق بوشنتوف، عمار أوزقان، محمد لبجاوي، عبد المالك تمام[3].

---

[1] لطفي ساعد: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر، دورية كان التاريخية، العدد27، مارس2015، ص ص98-104.

[2] محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطوره ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1963)، دار هومة للطباعة والنشر، 2004، ص113.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص393.

- ✓وقد تغيب على المؤتمر ممثلي الولاية الأولى لأوراس بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956.
- ✓غياب سيء شريف (علي ملاح) ممثل الجنوب بعد إن وجه تقريره للمؤتمر.
- ✓غياب الوفد الخارجي الممثل الخارجي لجبهة التحرير الوطني في الخارج بسبب صعوبة العبور إلى الداخل عبر البر للحراسة المشددة من طرف الفرنسيين مع استحالة القدوم عبر البحر الذي كان هو بدورة محروسا بالقطع البحرية الحربية للأسطول الفرنسي.[1]

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر قد شرع في جلسته الأولى بصفة رسمية يوم20اوت1956 بعد أن يأس الحاضرون من التحاق بقية الأطراف التي كان يفترض أن تشارك ولم تحضر لسبب أو لأخر وقد استهلت هذه الجلسة بالترحم على الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف أمثال ديدوش مراد، باجي مختار ... وغيرهم، ليتم الانتقال مباشرة لتطرق لمناقشة جدول الأعمال. وهكذا استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان، وكريم بلقاسم، وعمر عمران، أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمه قادة المناطق، وأن يتوصلوا إلى نتائج ايجابية ويقيموا نظاما متكاملا للثورة.[2]

المبحث الثاني: القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام

استعرض المؤتمرون الوضع العام للثورة منذ انطلاقها إلى غاية انعقاد المؤتمر حيث درسوا النقائص والسلبيات التي رافقت الانطلاقة الثورية وانعكاساتها على الساحة

[1] احمد توفيق المدني: حياة كفاح (من ركب الثورة التحريرية)، مج، ج3، عالم المعرفة، الجزائر،2010، ص334.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 394.

الوطنية والدولية، كما تناولوا الايجابيات لهذه الثورة، كل ذلك من أجل تذليل الصعوبات، قصد تحقيق النصر والوصول بالكفاح إلى الاستقلال. وبعد عشرة أيام من النقاش الجاد والمثمر تمخض عن المؤتمر[1] تنظيمات وقرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية والإدارية نذكر أهمها:

المطلب الأول: التنظيمات السياسية

ففي الجانب السياسي أفرز المؤتمر عن قرارات وتنظيمات تمثلت في:

- أولوية الداخل على الخارج، وأولوية العمل السياسي على العسكري، وطبقا لهذا القرار فان إدارة جبهة التحرير الوطنية تتمركز وتستقر داخل الوطن.
- اعتراف الثورة الجزائرية بالفلاح الرافد الأساسي للثورة وبالتالي تطلعه للعدالة الاجتماعية.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية الكاملة وبجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.
- دعم المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية.
- التأكيد على مبدأ القيادة الاجتماعية والعمل العسكري والسياسي على المستوي الداخلي.
- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، وإعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة لاتخاذ أي موقف تتطلبه ظروف معينة للتفاوض حول وقف القتال.[2]

[1] سعيدوني بشير: المرجع السابق، ص12.

[2] صلاح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيون، دار النشر والتوزيع، الجزائر، (2002-2003)، ص20.

- المحافظون السياسيون: مهمتهم سياسية، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني وينقلون الأخبار ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية.[1]

تبني المؤتمر فكرة تعيين كل من:" زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي "لحل مشكلة سوق أهراس والنمامشة، "أو عمران، وسي الشريف وعميروش"، لحل مشكلة الأوراس والجنوب.[2]

المطلب الثاني: التنظيمات الإدارية والعسكرية

حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى ستة ولايات[3]، بزيادة الصحراء كولاية سادسة بقيادة علي ملاح وتقسم كل ولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى أقسام وان تكون مدينة الجزائر مدينة مستقلة.[4] وتزويد كل ولاية بقيادة جماعية تمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير وتتشكل من[5]:

- ✓ قائد الولاية: يكون برتبة العقيد (صاغ الثاني)، ونوابه الثلاثة برتبة رائد (صاغ أول).
- ✓ قائد المنطقة: يكون برتبة النقيب (ضابط ثاني)، ونوابه الثلاثة برتبة ملازم (ضابط أول).
- ✓ قائد ملازم: يكون برتبة ملازم ثاني ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.

---

[1] عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 124.

[2] عمر بداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني. مذكرات مناضل، تر: أحمد بكلي، دار القصبة للنشر،2000م، ص216.

[3] أنظر الملحق رقم 2

[4] الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين 1929-1962 منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص156.

[5] رمضان بورعدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، ط1، مطبوعة بونه للبحوث والدراسات، الجزائر 2012 ص42.

قائد القسم: يكون برتبة مساعد، ونوابه الثلاثة برتبة عريف.[1]

* الوحدات في الجيش:

وتشمل:

- ✓الفوج يتألف من 11 جنديا من بينهم عريف وجنديان أوليان
- ✓ نصف الفوج يتألف من خمسة جنود، من بينهم الجندي الأول وأربعة جنود
- ✓الفرقة تتألف من 35جنديا، ثلاث فرق وخمس أركان
- ✓الكتيبة يتألف من 110 جنديا، ثلاث فرق وخمس أركان.[2]
- ✓الفيلق يتألف من 350 رجلا لثلاثة كتائب وعشرين من الأركان.[3]
- ✓ومن قرارات مؤتمر الصومام أيضا؛ أنه قسم القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني إلى قسمين رئيسين هما:

1-المقاتلون بالزي العسكري (للمجاهدين)، وهم جنود يرتدون الزي العسكري ويباشرون في ميدان القتال، ويوزعون في وحدات جيش التحرير الوطني حسب الترتيب التالي: الفوج، الفرقة الكتيبة.

2-المقاتلون المدنيون (المسبلون والفدائيون) وهم:

أ- المسبلون: وهم يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني، إذ يعتبرون أعضاء مجندين، وهم يقومون بتموين الجيش وتزويده بالإخبار ومراقبة تحركات العدو.

[1] عقيلة ضيف لله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1962-1954 م دار السبيل، الجزائر2010م، ص318

[2] أنظر الملحق رقم 2.

[3] يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر...لمرجع السابق، ص 163.

ب–الفدائيين: وتتمثل مهمتهم في القيام بالعمليات الفدائية في المدن، كما أنهم ينظمون عمليات هجومية مسلحة ضد مراكز الشرطة وتخريب المؤسسات الفرنسية.[1]

المطلب الثالث: التنظيمات الاجتماعية

تم إنشاء هيئات اجتماعية ملتفة تعمل للتوعية والتوجيه من أجل بناء الجزائر كالاتحاد النسائي الذي لعب دورا كبيرا في توعية المرأة ووقفوها إلى جانب الثورة، إنشاء جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة الجزائرية للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والهيئات.

وإنشاء المجالس الشعبية لتنظيم لما تطلبه ضرورة الأمر وحسب الواجبات الاجتماعية والثقافية التي يطلبها الشعب الجزائري، فقد جعلت مجالس الشعب في كل دوار، ويحق لسكان القرية انتخاب خمسة نواب يشكلون المجلس الشعبي للقرية، ويشرف على الانتخابات المفوض السياسي وهو أحد أعضاء القيادة أو القسمة أو الناحية، ويتصل المجلس بعد ذلك بالسلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني بواسطة لجنة اتصال.[2]

إضافة إلى ذلك تم أنشاء محاكم لجبهة التحرير الوطني، وتتشكل من أفراد جيش التحرير، وتقوم أحكامها على القانون الداخلي لجبهة التحرير والشريعة الإسلامية، وقد اكتسب منها الشعب الجزائري قوة روحية ورسخت ثقته بالقيادة، وتمت المصادقة على قرارات المؤتمر، أو ما أصطلح إليه بمؤتمر الصومام في اليوم الأخير للمؤتمر.[3]

المبحث الثالث: نتائج المؤتمر

خرج المؤتمر بنتائج في مستوى تطلعات الشعب، فقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه كبيرا في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا، أعطى للأول مرة محتوى لثورة

[1] عقيلة ضيف لله: المرجع السابق، ص 320.

[2] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 156.

[3] عمار قليل: المصدر السابق، ص368.

الجزائرية فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، حيث أزال مؤتمر الصومام فكرة الزعامة وأقر إن الثورة من الشعب والى الشعب[1].

وقد مست نتائج المؤتمر كل المستويات السياسية والإدارية والعسكرية:

المطلب الأول: النتائج السياسية والإدارية:

1-على المستوى الداخلي:

* الخروج بمبدأ القيادة الجماعية ونبذ السلطة الفردية، والأخذ بمبدأ الديمقراطية في الحكم السياسي، وجماعية التسيير، وحتى الأخذ بمبدأ الاشتراكية كأسلوب اقتصادي في الجزائر[2]

* إقرار مبدأ أولوية السياسي أولوية الداخل على الخارج.

* الخروج بقيادة وطنية موحدة ولجنة التنسيق والتنفيذ وأيضا استحداث وظيفة المحافظ السياسي والمجالس الشعبية.

* الخروج بوثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الذي ينظم الثورة.

* كما إن انعقاد المؤتمر في حد ذاته يعتبر من أهم إنجازات الثورة، عقد في ظروف تكالبت فيها قوة الاستعمار على تصفيتها.

* أما نتائجه على المستوي الإداري فتمثلت في تقسيم البلاد إلى ست ولايات باستحداث ولاية جديدة، وكذا تقسيم الولايات إلى مناطق ونواحي وأقسام ولكل منها مسئولين سياسيين وعسكريين.[3]

---

[1] احمد توفيق المدني: المصدر السابق ص ص،393-394.

[2] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص150.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

المنظمات الجماهيرية:

إن هيكلة الثورة بصفة جديدة تتطلب تعبئة وتجنيد الجماهير باعتبارها مصدر قوة للكفاح المسلح ولان الهدف الأساسي من هذه الثورة هو تحرير هذه الجماهير من التسلط الاستعماري الذي مارسته الإدارة الفرنسية ولهذا عملت الثورة على تنظيم وتعبئة الجماهير في منظمات واتحادات مسيرة وافق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني ومن هذه الاتحادات نذكر:

الاتحاد العام للعمال الجزائريين: الذي تشكل في الرابع والعشرين فيفري 1956، والذي تأسس من أجل مواجهة الحركة النقابية الفرنسية ودعا مؤتمر الصومام هذه الفئة إلى المساهمة الفعالية والقوية لإنجاح مهام الثورة.

الاتحاد العام للتجار الجزائريين: الذي تأسس في سبتمبر 1956، وقد دعا مؤتمر الصومام إلى تعبئته لان النقابة التجارية الجزائرية كانت محتكرة من طرف الإدارة الاستعمارية، وان دور الاتحاد العام للتجار الجزائريين هو تبوء المكانة الهامة في أداء ما عليه اتجاه الثورة وفرض نفسه في الميدان[1]

الاهتمام بالحركة النسائية: توجد في ميدان الحركة النسائية إمكانيات واسعة وكبيرة لان المرأة الجزائرية ساهمت بكل قوتها في الكفاح المسلح في سبيل تحرير الوطن، كما اهتم مؤتمر الصومام بالطلبة الجزائريين والفلاحين نظرا لأهمية هذه الفئة على سير الثورة[2].

2-على المستوي الخارجي:

تمكن مؤتمر الصومام بتكثيف الجهود لتصبح القضية الجزائرية قضية دولية من خلال الحصول على تأييد الشعوب والدول المناهضة للاستعمار وكذلك جبهة التحرير في مؤتمر

[1] بسام العسلي: جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس-بيروت-لبنان،1990، ص63.

[2] عبد الكمال جوبية: قضية الثورة الجزائرية في مجلة الأدب البيرونية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص93.

باندونج في 1955م، حيث أبدا المؤتمرون تدعيمهم المطلق للثورة الجزائرية، وبفضل الجهود الجبارة للدبلوماسية الجزائرية التي استطاعت أن تجعل من قضيتها المحور الرئيسي في مناقشات المؤتمر بعد عرضها على مجموعة الدول "الفرو أسيوية "التي حضرت المؤتمر والتي أقرت بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومنها الشعب الجزائري[1].

العمل على وجدة الشمال الإفريقي وذلك عن طريق توحيد أو تحالف دول المغرب العربي وذلك بتحطيم الحواجز العنصرية التي اقرها المستعمر لان إفريقيا الشمالية هي مجموعة كلية تؤلفها الجغرافية والتاريخ واللغة الحضارية، ولقد أسفر هذا التضامن على اتحاد دول شمال إفريقيا وأيضا التضامن بين الهيئات النقابية المركزية، الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل، ولاتحاد المغربي للشغل[2] .

المطلب الثاني: النتائج العسكرية

تمثلت النتائج على المستوي العسكري في:

* خلق جيش نظامي في مستوي سائر جيوش العالم، وذلك عن طريق استحداثه وحدات عسكرية والتي تتمثل في الفوج، نصف الفوج، الفرقة، الكتيبة، الفيلق.

* وضع الرتب العسكرية مثل الجندي الأول، العريف، العريف الأول، المساعد، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الصاع الأول، الصاع الثاني.

*تحديد الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الذي أصبح يتكون من مجاهدين مسبلين، فدائيين[3].

[1] عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع ،2002، ص 19.

[2] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق ص373.

[3] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق ص152.

أما بخصوص الضابط مهما كانت رتبته العسكرية ليس له الحق إن يحكم بالإعدام مهما كان وان يمنع عملية الذبح بالخنجر فيمنع منعا باتا، كل محكوم عليه بالإعدام إن يقتل رميا بالرصاص، ونفس الأمر بالنسبة لمساجين الحرب فيمنع منعا باتا قتلهم على إن يجعل نظام خاص بهم بكل ولاية وذلك من اجل نشر عدالة كفاح الشعب الجزائري[1].

وبهذا التنظيم استطاع جيش التحرير إن يتجاوز مرحلة الانتفاضية بنجاح وان يصمد فيما بعد أمام تولي الضربات العسكرية الفرنسية.

[1] فاطمة الزهراء العربي، أحلام الشماتي: مواثيق الثورة الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1860-1954.كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة قالمة ، 2019\2020.ص 64

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تميز مؤتمر الصومام في معالجة قضايا الثورة الجزائرية التي كانت إلى حين انعقاده تعتمد على المبادرات الفردية واجتهادات قادتها المدنيين فقط أعطي الثورة هيكلا تنظيميا شاملا في مختلف النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية.
- وبفضله أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية الوحيد ة لشعب الجزائري إضافة إلى أن انعقاده على ارض الوطن وفي مكان يزعم العدو انه آمن ومتحكم فيه زاده أهمية وحرر المؤتمرون من أي ضغوطات خارجية، ورغم ذلك فلم يخلو من بعض النقائص والانتقادات بسب عدم مشاركة بعض الأطراف الفاعلة لأسباب مختلفة مثل المنطقة الأولي والوفد لخارجي، والاختلاف حول مبدأين أساسين هما:
- أولوية السياسي على العسكري.
- أولوية الداخل على الخارج.

ورغم ذلك " فإن جوانبه الايجابية كثيرة تغطي ما ينسب إليه من سلبيات فهوا لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يكون قيادة واحدة لها صلاحيات الحديث باسم الثورة وباسم الجزائر بحدودها الحالية وبه خرجت الجزائر ولو جزئيا من القيادات المفككة والمبعثرة ".

الفصل الثاني

الهياكل القيادية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام1956

المبحث الأول: الهياكل القيادية السياسية المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956م

المبحث الثاني: من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة 1957-1958

تمهيد

إن أبرز ما خرج به ميثاق الصومام هو إنشاء هياكل قيادية وطنية، لتسير شؤون الثورة وإدارة عملياتها السياسية والعسكرية، وتزويدها بهياكل تنظيمية، إلى جانب المؤسسات السياسية الضرورية، ولعل من أبرزها نجد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة المؤقتة، حيث كان لهم دور فعال في دعم الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي

فما هي هذه الهياكل القيادية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، وكيف ساهمت في التعجيل للاستقلال، رغم الصراعات السياسية بين الداخل والخارج؟ وهو ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال البحث في الهياكل القيادية السياسية المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956، وكيف تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة 1957-1958م، وبدية تأزم الأوضاع.

المبحث الأول: الهياكل القيادية السياسية المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956

قرر ميثاق الصومام إنشاء هياكل قيادية وطنية لتسيير شؤون الثورة وإدارة عملياتها السياسية العسكرية وتزويدها بهياكل تنظيمية إلى جانب المؤسسات السياسية الضرورية ومن أبرز المؤسسات نجد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[1].

المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام يعرف بأنه كان برلمان الثورة وحامي السيادة الوطنية وهو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم والأمن أو مواصلة الحرب. ويتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 17عضوا دائما 17عضوا إضافيا، أي 34 عضوا من المجموع[2]، وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد.

المطلب الثاني: صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة

للمجلس الوطني عدة صلاحيات نذكر منها:

يجتمع المجلس الوطني للثورة مرة واحدة في السنة، ويتم عقد اجتماعه بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائد واحد، ومداولات المجلس ليست مقبولة إلا بعد توقيع

[1] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008، ص 50.
[2] أنظر الملحق رقم 3

اثني عشر عضوا دائما أو مؤقتا، بمعني انه يخضع لمبدأ الديمقراطية من حيث اتخاذ القرارات.[1]

ويعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام فأعضاؤه يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلاع الثورة فغالبية أعضاؤه من مفجري الثورة فهم الأحق والأجدر بذلك، ومن غير المعقول إن توكل قيادة الثورة إلى أولئك الذي التحقوا بصفوفها وكانوا بالأمس يؤمنون بالحلول السلمية فقط.[2]

وان للمجلس وظيفة مزدوجة، فهوا يمثل السلطة التشريعية للدولة الجزائرية، ومن جهة ثانية يعد بمثابة لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني، ومن مهامه حفظ وحماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة التشريع[3]

كما انه الوحيد الذي له صلاحيات اتخاذ القرار في حالة إجراء مفاوضات مع الدولة الجزائرية، وإقرار وقف إطلاق النار، ومن صلاحياته أيضا مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها وتعيين أعضائها، والمصادقة مع الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة بأغلبية الثلثين، كما انه المسؤول عن توجيه السياسية الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.[4]

ويجدر بنا في هذا السياق توضيح إن اغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام ويعود اقتراح إنشاء المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات الصومام

---

[1] مختار سالمي: إشكالية الصراع على السلطة الانتقالية للثورة الجزائرية 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2019-2018، ص129

[2] Mohamed Teguia : L'Algerie en guerre1962 - 1954, Ed, OPU, Alger.p151

[3] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2007. ص82.

[4] المنظمة الوطنية للمجاهدين أحداث الثورة الجزائرية. الأوراس، التقرير الجهوي الولاية الأولي المقدم للمتقي الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة الجزائرية من 20 أوت 56 إلى 31 ديسمبر 58، (ب، ت) ص26.

إلي عبان رمضان الذي أشار على رفقائه ضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون أحدهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها[1]

المطلب الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ ودورها

انبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ عن المجلس الوطني للثورة، وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام من خمس شخصيات ثورية (عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، وبن يوسف بن خدة)[2]. ومن خلال تسميتها يقصد بها التنسيق بين المناطق وتنسيق مع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي تم اتخاذها من طرف القادة ،وهي الهيئة التنفيذية العليا للثورة، اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وتحت سلطتها مباشرة وهذا المكان سبب لها صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة بأمان[3]، وقد تقاسم أعضائها الاختصاصات في حدود مسؤولية جماعية فتولي عبان رمضان التنسيق بين الولايات و بين الداخل و الخارج ،و العربي بن مهيدي الإشراف على العمل الفدائي في منطقة الجزائر العاصمة ،وكلف كريم بلقاسم بالعمل العسكري و قائد الولاية الثانية ،وكلف بن يوسف بن خدة بالإعلام و الاتصال باتحادات الطلبة و العمال كما نجد سعد دحلب المسؤول عن صحيفة المجاهد و الدعاية[4]. ويصف سعد دحلب العناصر التي شكلت اللجنة أنها تسير على مبدأ القيادة الجماعية من حيث مناقشة المسائل واتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية وفي نفس الوقت يقر بأنهم لم يكون حريصين على هذا المنهج وكانوا أحرارا في تصرفاتهم في دائرة عملهم.[5]

---

[1] جمال قنان: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 4 ،1996.

[2] عمر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 70.

[3] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص82-83.

[4] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، تر: موسى نثور، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 18.

[5] سعد دحلب: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين منشورات دحلب، 2007، ص42.

قام المؤتمرون بصياغة مجموعة من القرارات تحت عنوان لجنة التنسيق والتنفيذ ويذكر الدكتور يحيى بوعزيز أنها تقع في 11صفحة من بين هذه القرارات، قرار أولوية الداخل عن الخارج، أولوية السياسي على العسكري، وذلك في العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني فالجيش تابع للجبهة.[1]

كما تطرقت اللجنة إلى موضوع مركز القيادة ،باعتبار إن الثورة توسعت لذلك وجب جعلها أكثر تنظيما وهيكلة، كما أكدت على مبدأ ضرورة احترام مبدأ لقيادة الجماعية، حيث قامت بتقسيمها على شكل هيئة أركان فكل ولاية ، يكون فيها الرئيس سياسي وعسكري يساعده ثلاث ضباط.[2]كما خولت لها مراقبة جميع النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فهي هيئة عليا لتسير الثورة على مستوى كل اللجان، كما تسهر على تطبيق القرارات، التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة، كما لهذه اللجنة صلاحيات في دراسة منح الرتب العسكرية، كما أنها تقوم بالتنسيق بين مختلف اللجان في الولايات الداخلية.[3] ومن النشاطات التي تواظب عليها هي الإشراف على السلاح وشؤون الكفاح المسلح، كما يقول بهذا الشأن فتحي ديب: "إن عبان رمضان حاول في نفس الوقت كسب ثقة الحكومة المصرية من أجل دعم الثورة.[4]ولها الحق في دعوة المجلس الوطني للانعقاد، وتقدم أمامه في جلساته العادية والاستثنائية، ويفوضها للمجلس الوطني كما دعا الأمر للقيام ببعض الصادرات الهامة كالمفاوضات مع العدو، وتتلقى من جهة أخري تقارير دورية من الولايات التي تخضع قيادتها العليا لآمر التعين والنقل والعقوبة. ومارست هذه اللجنة نشاطها في الجزائر لمدة أحد عشر شهرا[5] ثم اضطرت بعد ذلك للانتقال إلى تونس.

---

[1] يحيى بوعزيز: الثورة في ...، المرجع السابق، ص99.

[2] يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر ...، المرجع السابق 36.

[3] مختار سالمي: المرجع السابق ص131.

[4] فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية دار المستقبل العربي، القاهرة،1990م، ص249.

[5] أنظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث. ص26.

المبحث الثاني: من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة1957 – 1958م

المطلب الأول: الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ

في ظل النشاط المكثف للجنة التنسيق والتنفيذ خاصة في مستهل 1957.حيث قامت في هذه الفترة بتنظيم عدة إضرابات ومظاهرات، ولعل إبرازها قرار الإضراب العام لمدة ثمانية أيام بداية من 28جانفي إلى 04 فيفري 1957، وهو من أخطر القرارات التي اتخذتها اللجنة وذلك من اجل تدويل القضية الجزائرية وإحراز انتصار عالمي على فرنسا في الأمم المتحدة.[1]

ونظرا للإحداث التي وقعت قبل اتخاذ القرار وللتوضيح أكثر لابد من ذكر الظروف التاريخية. والتي وقع فيها الإضراب فقبل اتخاذ هذا القرار الخاص وقعت أحداث كان لها الأثر البارز في نفوس أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ منها على الخصوص قضية اختطاف طائرة الزعماء الخمس "وفد جبهة التحرير الوطني "وذلك يوم 22اكتوبر 1956م، وهؤلاء يكونون الوفد الخارجي.[2]

مما أدى بسلطات الفرنسية حسب شهادة بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع والإرهاب التي أصابت ضرباتها القاسية هيكل جبهة التحرير الوطني، وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة؛ واكتشفت المخابئ التي كان يختبئ فيها المطاردون، من قبل السلطات الاستعمارية، وجراء هذا الوضع أصبحت اللجنة مهددة باكتشاف أمرها، وهو ما أدى إلى

[1] سعد دحلب: المصدر السابق، ص30.

[2] فاطمة الزهراء لعربي وأحلام شماتي: المرجع السابق ص68.

بروز أصوات تدعو إلى الخروج بلجنة التنسيق والتنفيض كلية من الجزائر وهو المقترح الذي وجد رفضا مطلقا من العربي بن مهيدي.[1]

وأمام هذه المشاكل والصعوبات التي واجهت اللجنة داخل البلاد، والتي شلت حركتها وفسحت المجال واسعا لبروز خلافات عميقة بين أعضائها، خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ في نهاية شهر جوان 1957 من البلاد، واستقرت بتونس علها تحظى بظروف أفضل تساعدها على مزاولة نشاطها وهو ما لم يكن حيث تعمقت الخلافات والصراعات بين أعضائها خاصة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم.

واتضح ذلك في أول اجتماع عقدته اللجنة بتونس في شهر جويلية1957حيث اشتد النزاع حول الزعامة، إذ حاول كريم بلقاسم قطع الطريق أمام عبان رمضان من خلال طرح فكرة أن القيادة يتولاها المسؤولين التاريخين على اعتبار أن عبان رمضان[2] لم يكن من الذين حضروا لتفجير الثورة. وفي ظل هذه الصراعات المحتدمة، لم تحقق اللجنة في تونس إنجازات تذكر بل على العكس عجلت هذه الصراعات بتفكيكها والذي تم بشكل رسمي عقب اجتماع مؤتمر القاهرة الذي أعلن فيه عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[3].

[1] محمد العربي الزبيري وعامر رخيلة، وآخرون، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2] انخرط في حزب الشعب سنة 1945. مسئول ولاية بجاية ثم عنابة ألقى عليه القبض ومكث في السجن من 1950إلى نهاية 1954. التحق بجبهة فور خروجه من السجن، من محركي مؤتمر الصومام وصانعي قراراته، عضو في لجنة التنسيق التنفيذ الأولي والثانية اغتاله زملاؤه العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب يوم 27ديسمبر 1957 انظر صالح بلحاج، المرجع سابق، ص 716.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع نفسه، ص58.

المطلب الثاني: الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة 20 أوت 1957.

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة يوم 28 أوت بالقاهرة، في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليات كتلتين، الأولي جماعة عبان معه بن خدة ودحلب، وتعززت بالعقيد سليمان دهيلس قائد الولاية الرابعة في السابق، وكانت هذه الجماعة تقيم في القاهرة، ويهدف عبان من خلالها إلى تكريس أولوية السياسي على العسكري محاولا تهميش كريم بلقاسم ورفقائه، وهم الطرف الثاني، الذي تدعم هو الأخر أمثال محمود شريف (الولاية الأولي)، وبن طوبال (الولاية الثانية)، وبوصوف (الولاية الخامسة).[1]

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساءا، وترأس الجلسة السيد فرحات عباس ومحمد بن يحيى كاتبا، وبحضور الأعضاء الآتية أسمائهم:

عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن خدة بن يوسف، سعد دحلب محمد لمين، عمر أو عمران، لخضر بن طوبال، دهيلس سليمان، بوصوف عبد الحفيظ، العسكري عمار، محمد لعموري، هواري بومدين، عمار بن عودة، مزهودي إبراهيم، فرحات عباس، احمد فرانسيس، ثعالبي الطيب، توفيق المداني، محمد يزيد، عبد الحميد مهري[2]. أعطى عبان رمضان قراءة لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي خصم المناقشات التي فتحت في هذه الجلسة، قرر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية، لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية:

– توسيع المجلس الوطني للثورة وجعل عدد أعضائه 54 عضوا كلهم أصليون كما جعل اعدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 14 عضوا، اتضح فيها غلبة العسكريين وهم قادة الولايات

[1] مختار سالمي: المرجع السابق، ص152.

[2] عبد الكامل جوبية: المرجع السابق، ص212.

ممثلة بالتتابع العقداء محمود الشريف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أو عمران، وعبد الحفيظ بوصوف والسياسيين هم عبان رمضان، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، فرحات عباس[1] وتم استبعاد مساعديه بن خدة ودحلب، إضافة إلى الرؤساء التاريخين أو القادة الخمسة المسجونين.

– التأكيد على أن هذه الثورة جاءات بصيغة التالية "إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية" لتتناقض مع مبادئ الإسلام وهذا ما كان بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام.

– بالنسبة لأولوية السياسي على الخارجي، وأولوية الداخل على الخارج فقد ألقى المجلس الوطني للثورة هذه الأولوية ونص في لائحته النهائية انه ليس هناك أولوية السياسي على العسكري، ولأفرق بين الداخل والخارج، بمعني إن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة والمساواة بين الجميع.[2]

– وتقرر أيضا إنشاء قيادة عليا سرية باسم اللجنة الدائمة للثورة، وتضم خمسة أعضاء وهم (كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، محمود الشريف، ومعهم سياسي واحد وهو عبان رمضان) ويحق للجنة التنسيق والتنفيذ حرية التنقل بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكفاح المسلح،[3]وخلال شهر سبتمبر من نفس السنة تم توزيع الحقائب الجديدة على أعضاء القيادة الجدد حيث احتفظ السياسيون الثلاثة بالوظائف التي أسندت إليهم،

---

[1] من دعاة الاندماج في الفترة الأولي محرر بيان الشعبي الجزائري في 1943، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ابتداء من1946، التحق بالجبهة بالقاهرة في أفريل 1956 وعضا في المجلس الوطني للثورة(1956 –1962) وفي لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية (1957–1958) رئيس الحكومة المؤقتة الأولي و الثانية (1952–1961)، وفي أزمة 1962 سار مع بن بلة و بومدين ضد الحكومة المؤقتة، رئيس المجلس التأسيس(1962–1963)، استقال من المجلس وأقصي من الحزب في اوت1962 انسحب من الحياة السياسية وكان في مارس1976 من الموقعين على البيان المعارض لسياسية. بومدين، توفي في ديسمبر 1985 بالجزائر العاصمة. أنظر صالح بلحاج، المرجع السابق ص 715–716.

[2] ميادة مزوزي وسليمان قريري: المرجع السابق، ص40.

[3] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954–1962، دار القصبة للنشر، د م، 2007م.

فتولى فرحات عباس دائرة الصحافة والإعلام، وتولى لمين الدباغين الشؤون الخارجية، وتولى عبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية والثقافية، في حين اقتسم العسكريون الخمسة الوظائف الهامة، فنصب محمود الشريف في دائرة المالية، إما عمران فتولى التموين وتولى كريم بلقاسم دائرة الشؤون الحربية، وتولى بن طوبال دائرة شؤون الداخلية والإدارية، وتولى بوصوف الاتصالات العامة والاستخبارات، إما عبان رمضان فتم زحزحته عن صناعة القرار، وإبعاده نهائيا عن القيادة، وكلف بالإعلام في (ل،ت،ت) بتحرير صحيفة المجاهد وفيما بعد تم تصفيته جسديا من طرف زملائه الباءات الثلاثة(كريم بلقاسم، لحضر طوبال، عبد الحفيظ بوصوف[1]) في مدينة تطوان بالمغرب في 27 ديسمبر 1957.

ولقد واجهت هذه اللجنة نفس المشاكل التي أعاقت نشاط اللجنة الأولى ومن أبرز هذه المشاكل:

- ضرورة تنظيم الولاية الأولى.

- ضرورة دعم المجاهدين بالسلاح.

- ضرورة البحث في ماهية الإجراءات التي يجب اتخاذها حيال خط موريس الذي أنشأته السلطات الاستعمارية.

غير إن أكبر عائق واجه اللجنة هو هيمنة القادة العسكريين على زمام الأمور وتوجههم إلى إبعاد كل السياسيين وجعل القيادة محصورة في الثوريين الذين فجروا الثورة دون غيرهم. وظل نشاط اللجنة محدود جدا للأسباب التي سبق ذكرها، إلى أن قرر أعضاء اللجنة في

[1] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص172.

19سبتمبر 1958 تحويلها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتنتهي بذلك مسيرة هذه اللجنة.[1]

المطلب الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA وبداية تأزم الأوضاع

إن فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يكن وليدة العدم بل إن الرغبة في ذلك كانت تنمو في أذهان القادة الجزائريين منذ 1955،[2] وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك[3] بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22أكتوبر 1956م،وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من وراءه القضاء على الثورات الجزائرية باعتقال هؤلاء الزعماء[4]، وأمام ألاعيب الساسة الفرنسيون ومناورات ديغول المتعددة على لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح من الضروري تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22إلى 28 أوت 1957 م.

كما أكدت ذلك القرارات مؤتمر طنجة بالمملكة المغربية المنعقدة من 27إلى 30 أفري 1958م، حيث ضم كل من جبهة التحرير الوطني حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور

---

[1] عبد الله بيقا وعبد الفتاح بالي: مؤسسات الثورة بالخارج 1954-1962، لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة – أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية جامعة احمد ترابة، أدرار، ص 41-42.

[2] ليلى تيته: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2012-2013، ص212.

[3] رضا مالك سياسي جزائري ولد في 21 مارس ببانتنة، تحصل على شهادة الدكتورة في الليسانس في الأدب والفلسفة من جامعتي الجزائر وباريس، عضو مؤسس في الاتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين، ناطق رسمي باسم الوفد الجزائري في المفاوضات (1961-1962)، سفير الجزائر في بلدان عديدة، من كتاب برنامج طرابلس(1962)، والميثاق الوطني (1976)، رئيس حكومة (1693). أنظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص713-714.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 105.

التونسي[1]، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب و تونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى، وفي ظل تلك الظروف التي كانت تعيشها الثورة آنذاك، كان لها تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية وبالأخص لجنة التنسيق و التنفيذ في داخلها التي كانت أوضاعها الداخلية جد مقلقة، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف زملاءه الباءات الثلاثة، وبسبب هذا الحادث انعدمت الثقة بين عناصرها فكان من الضروري إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة تلك اللحمة التي كانت تجمع بين أفرادها ويعيد لها نشاطها من جديد[2].

تم الاتفاق وبالجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا حكوميا، على انه رجل تسوية في قيادة حكومة تتضمن كل اتجاهات الحركة الوطنية، فتضمنت في تشكيلتها الأولي 1958 م تسعة عشر شخصية تم إعلان عنها في آن واحد في كل من القاهرة وتونس وعدة عواصم عربية[3].

تلا فرحات عباس نص البلاغ بالفرنسية ثم تلا عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة.

وجاء في الإعلان عن تشكيلها ما يلي:

البسملة: بسم الشعب الجزائري

[1] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص 190.

[2]Mohamed Harbi: Le FLN،Mirage ET rèalitè des orgine a la pouvoire 1945-1962, Edition, J, a, Paris, 1980, p174.

[3]Saad Dahleb, Op, Cit, p96.

نظرا للسلطات التي حولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الي لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مخاض عسير

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس للثورة وهي تباشير مسؤوليتها ابتداء من يوم الجمعة الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر 19سبتمبر 1958.

وفي التوقيت الذي أعلن فيه إنشاء الحكومة المؤقتة تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة على نحو الاتي:

فرحات عباس :	رئيسا
كريم بلقاسم :	نائب رئيس و وزير القيادة المسلحة
احمد بن بلة :	نائب الرئيس
حسين آيت احمد	نائب الرئيس
رابح بيطاط:	نائب الرئيس [1]
محمد بوضياف :	وزير الدولة
محمد خيضر :	وزير الدولة
محمد لمين دباغين :	وزير الشؤون الخارجية
محمود الشريف :	وزير التموين والتسليح
لخضر بن طوبال:	وزير الداخلية

[1] محمد لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص194.

عبد الحفيظ بوصوف :	وزير الاتصالات العامة و المواصلات
عبد الحيد مهري :	وزير شؤون شمال إفريقيا [1]
أحمد فرنسيس:	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
أمحمد يزيد:	وزير الإعلام
بن يوسف بن خدة :	وزير الشؤون الاجتماعية
احمد توفيق المدني:	وزير الشؤون الثقافية
الأمير الخان :	كاتب الدولة
عمر أوصديق :	كاتب الدولة
مصطفي اسطنبولي:	كاتب الدولة

بعد تأسيس الحكومة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، بدأت تظهر الخلافات على السطح بين هؤلاء الأعضاء وذلك لسبب تمييز الوزراء ما جعل رابح بيطاط يوجه رسالة الي السجن La Santé، يوضح فيها بوجوب وضع جميع لوزراء في مستوي واحد وعدم شراء الشرعية عن طريق الزعماء المسجونين بتفضيل بعضهم البعض حيث دب الوزراء الانقسام فيما بينهم[2].

إن كانت صورة الحكومة المؤقتة مشرفة في الخارج من ناحية أنها صارت تتعامل مع الدولة الاستعمارية ندا لند ووجود الحكومة صار واقعا محتوما تتعايش معه الكومة الفرنسية، ومن ناحية أخري بدأت تلقي القبول والاعتراف من الدول المختلفة، ويظهر ذلك

[1] محمد لحسن الزغيدي: المرجع السابق، ص194.

[2] Mohamed Harbi,Op,Cit; p221

جليا في الزيارات التي قادها فرحات عباس الي كل من مصر ثم المغرب وليبيا والسعودية وتونس والهند والكويت والسودان وغيرها من البلدان.[1]

أما من ناحية الداخلية فبدأ الشفاق يطفوا على السطح، حيث لم تكن هذه التعيينات محل رضا لدى البعض ويتضح ذلك من خلال الأزمة الحادة التي كانت تتعرض لها الحكومة خاصة بعد الانقلاب الذي قام بيه العقيد لعموري عند تواجده بالقاهرة للاتصال بفتحي الديب[2] عضو مصالح الاستعلامات المصرية وذلك في الفترة التي كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والجزائرية غير جيدة، وبعد هذه الاتصالات التحق لعموري بالحدود التونسية منظما اجتماعا مع ضباط جيش التحرير الوطني وتبني قرارات معادية للحكومة المؤقتة منها:

- التكفل بالحدود والقواعد الشرقية لتونس ومصالحها.

- وضع الوزراء تحت المراقبة وتعيين مراقبة للمالية في الداخل.

وبعد إلقاء القبض على العقيد لعموري وأنصاره وتعريضه لمحاكمة عسكرية برئاسة العقيد هواري بومدين، الذي حكم عليه بالإعدام بتهمة التواطؤ مع الدول أجنبية وهي مصر، هذا الحدث جعل الحكومة المؤقتة تتزعزع أما مقاتلي جيش الحدود والحكومة التونسية على حد السواء، تهاوت أسهمها لدى الحكومة التونسية التي صارت تعتقد أن الحكومة المؤقتة فشلت في حفظ النظام[3].

[1] Saad Dahleb, Op, Cit, P100.

[2] فتحي الديب: المصدر السابق، ص414.

[3] Mohamed Harbi, Op, Cit, P229.

ولقد مرت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها سنة 1958إلى 1962 بثلاث تشكيلات مختلفة وهو ما يصطلح عنه بالحكومة المؤقتة الأولي والحكومة المؤقتة الثانية والحكومة المؤقتة الثالثة.[1]

[1] انظر الملحق: رقم 5.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل استخلصنا ما يلي:

لقد أسهم مؤتمر الصومام منذ انعقاده يوم 20 أوت 1956، في إعطاء دافع قوي للثورة التحريرية في مجال التنظيم وفي مختلف الأصعدة السياسي والإداري والعسكري والاجتماعي.

– أكبر إضافة قدمها المؤتمر لثورة كانت في الجانب السياسي وتمثلت في إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

– خروج لجنة التنسيق والتنفيذ بعد انهزامها في معركة الجزائر سنة 1957، وبخروج اللجنة إلى تونس سقطت سلطتها الداخلية وبذلك تكون قد تخلت عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج.

– المجلس الوطني في دورته يسقط أولوية السياسي على العسكري ويؤكد أنه لا الفرق بين الداخل والخارج.

– برغم من نجاح المؤتمر إلى انه كان بداية لتأسيس الصراع على الزعامة والصراع على السلطة فكل الصراعات التي ظهرت فيما بعد مردها قرارات مؤتمر الصومام، حين أقر أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج.

– لقد خلفت الحكومة المؤقتة لجنة التنسيق والتنفيذ فقامت بمهام عدة لعل أهمها تحديد السياسة العامة للثورة، ومتابعة الأوضاع العامة للبلاد هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فقد تولت مهمة التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، واستحلاب الدعم والتأييد الدولي للثورة.

الفصل الثالث

ردود الفعل من مؤتمر الصومام وصراع القادة على السلطة

المبحث الأول: ردود الفعل على قرارات المؤتمر ومدى مطابقة أرضية الصومام مع بيان أول نوفمبر

المبحث الثاني: تصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962

تمهيد:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكبر في تاريخ جبهة التحرير الوطني، ففي هذا المؤتمر استطاع الجيش وجبهة التحرير بأن يخرجا مستفيدين من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب، واستطاع المؤتمر أن يحدد الأهداف السياسية مستقبلا، والمبادئ التي سوف تسير عليها حرب التحرير، وتحقيق الغاية التي قامت من اجلها، والمتمثل في الاستقلال الوطني. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ردود الفعل من المؤتمر وصراع القادة على السلطة وذلك من خلال البحث في: ردود الفعل على قرارات المؤتمر ومدي مطابقة أرضية الصومام مع بيان أول نوفمبر، وتصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والقادة العسكريين، وأزمة صائفة 1962.

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 1956 ولاسيما قرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ردود فعل معارضة ظلت تكبر وتتزايد إلى أن أصبحت واقعا مرا أثر بشكل كبير على سير الثورة في العديد من المناطق وجهات من الوطن، وانتقل صدي هذا الاختلاف والانشقاق إلى الدول المؤيدة والمدعمة للثورة الجزائرية التي كانت تحتضن بعض قادتها [1].

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية

اختلفت الروايات والشهادات بهذا الخصوص، فعلي كافي ذكر أن وفد منطقة زيغود يوسف[2] لم يكن على علم بعدم حضور المناطق الأخرى وان عبان وحلفائه كانوا وراء العملية لحسابات خاصة بهم، كما يؤكد أن العربي بن المهيدي[3]،كان قد تكلم ومثل المنطقة الخامسة دون وثائق وقد غادرها إلى العاصمة منذ أكثر من ستة أشهر، دون اجتماع بقيادة المنطقة، كما لم يشارك في التشاور معهم بشان المؤتمر[4]، أما المنطقة الأولي الأوراس فإن قائدها ابن بولعيد، قد سقط شهيدا في ساحة الشرف، في مارس 1956، ولم يحضر ممثلين عنه وعن المنطقة الأولي ماعدا أخ بن بو لعيد عمر على رأس مجموعة من الجنود، لكنه غادر قبل بدأ أشغال المؤتمر مع تأكيده الالتزام بما سيصدره المؤتمر،

---

[1] ميلود تيزي: خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بغد مؤتمر الصومام 1956، الجزائر، المجلة المغاربية، للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، ص 153.

[2] ولد في 18 فيفري 1921، سبتمبر وفي قرية تقع شمال قسنطينة، تابع دراسته الابتدائية بمدرسة فرنسية وعمره 17 سنة وأصبح المسؤول عن سمندوا سنة 1938. استشهد في سبتمبر 1956. انظر المرجع بلحاج صالح: ص714.

[3] عربي بن مهيدي ولد سنة 1923م، من عين مليلة عضو في مؤتمر الصومام ثم لجنة التنسيق والتنفيذ الأولي مكلف بالعمل العسكري بالعاصمة من مقرري إضراب ثمانية أيام، ألقى عليه القبض من قبل المظليين بالعاصمة يوم 23 فيفري 1957، وقتل في السجن في ليلة 3-4 مارس، انظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص707.

[4] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية، 1954-1962، أطروحة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص مجهولة.

أما تقرير منطقة الصحراء بقيادة سي الشريف فقد تلي في غياب ممثليها وبخصوص فدرالية الجبهة بفرنسا، تم تقديم تبرير بكونها لم تهيكل بعد، الحقيقة أن عبان رمضان نفسه قد عين صالح الونشريسي كمستشار سياسي لفدرالية الجبهة قبل انعقاد المؤتمر بشهور[1]. ولكن بالعودة إلى المبعوثين الذين قرر مؤتمر الصومام إفادتهم بالمنطقة الأولي الأوراس هناك تباين في تحديدهم، والذين يحصرهم السيد علي كافي في الشخص زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي الخبير بالنمامشة لكونه من المنطقة ، لكن على حسب ما تم ذكره فان المهمة قسمت على أطراف أخرى ، وهي عميروش واوعمران وفي الأخير اقتصرت على شخص الرائد عميروش ، الذي استلم المهمة عام 1956م، غير انه في نهاية أشغال المؤتمر ، قام عميروش وقادة الولاية الثانية ، زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة عمار وإبراهيم مزهودي بمهمة أولية تمثلت في الاتصال مع الأوراسيين بتاريخ 1956/08/28م، وتم الاتفاق بين الطرفين على اللقاء في الولاية الأولي وقد أعرب الكل منهم عن موافقتهم على قرارات المؤتمر باستثناء عمار بن بولعيد وعيسي سعود[2]، وفي حقيقة الأمر إن تذمر الولاية الأولي من قرارات المؤتمر كان نابعا من شعور العسكريين بعدم أهميتهم وأنهم يأتون في الرتبة الثانية بعد السياسيين، مع انه في الحقيقة تصور خاطئ إذ إن المؤتمر يهدف إلى التنظيم وكذلك ترتيب الأمور بالصورة المناسبة.

وكان للقاعدة الشرعية وبذات سوق هراس موقف خاص من المؤتمر ومن أعضائه وهذا ما أوضحه إبراهيم العسكري: "لمحات مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية"، إذ قال انه من جملة سلبيات مؤتمر الصومام انه لم يعر اهتمام للمنطقة الواقعة

[1] يوسف قاسمي: المرجع السابق ص مجهولة.

[2] عبد الكريم شوقي: دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 19541962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001-2002، ص93-94.

في أقصي الشرق من التراب الوطني، مع العلم أن هذه المنطقة تتمتع باستراتيجية سياسية وعسكرية، الشيء الذي يجعلها تتحكم في الثورة الجزائرية وقرر قادتها المشاركة في مؤتمر الصومام وأعدوا لذلك تقرير أدبيا يشمل جميع الجوانب، وكبقية الولايات شكلت وفدا للذهاب إلى المؤتمر[1]، وبالفعل ذهب الوفد باتجاه وادي الصومام إلا إن بعض العناصر من الولاية الثانية اعترضوا طريقه واخبروه بان أشغال المؤتمر قد انتهت وطلبوا منه تسليم التقرير الأدبي، فسلمه الوفد التقرير وعاد ليخبر قادته إن المؤتمر قد انتهي ....، وبعد أيام سمع قادة ولاية سوق هراس بان المؤتمر بدأ إشغاله بواد الصومام، كما نشير إلى إن قرارات مؤتمر الصومام قد رفضت من بعض المناطق فكان مصيرهم الإعدام، مثل ما وقع مع "عباس لغرور" مسؤول الولاية الأولي الأوراس، وهذا لعدم اعترافه بقرارات مؤتمر الصومام، وكذلك لزهر شريط مسؤول النمامشة.[2]

المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية

بالرغم من غياب الوفد الخارجي عن حضور مؤتمر الصومام كما رأينا سابقا وهي نقطة تطرح العديد من التساؤلات، إلا أن المؤتمر لم يتوقف بغيابهم وجرت فعاليته في ذلك الزمان والمكان، وخرج بقرارات اعتبرتها الكثير من الكتابات التاريخية قرارات جريئة وحاسمة للثورة، من حيث التنظيم والتسيير بتأسيسه لشريعة ثورية استمرت لغاية الاستقلال، وتشكلت أركان مؤسسات الدولة الجزائرية، وفي هذا السياق نتساءل عن سبب غياب قادة الخارج عن المؤتمر، وما موقفهم من قراراته وتبعات ذلك؟

ويذكر القائد علي كافي وعبد الحفيظ أمقران في مذاكراتهما، أن الوفد الخارجي رفض الخروج، لأسباب مجهولة، وأن المكلف بالاتصال بهم هو العربي بن المهيدي، نائب

[1] عمر توهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص65-66.
[2] المرجع نفسه، ص66.

بوضياف والشيء الذي يؤكده علي كافي أنه تم الاتصال بهم، ولم يحضروا ولم يرسلوا حتى ممثلين عنهم[1].ولقد رفض أعضاء الوفد الخارجي قرارات مؤتمر الصومام، ولو بشكل متباين فأحمد بن بلة يقول أن مؤتمر الصومام كان بداية انحراف الثورة الجزائرية...وهو أول ردة ضد الثورة الجزائرية، وهذا الموقف جعل بن بلة يرفض قرارات الصومام، ويطلب من عبان رمضان عدم نشر تلك القرارات في صحيفة المجاهد خلال الذكري الثانية لاندلاع الثورة ريثما تعرض الوثيقة على باقي أعضاء الوفد الخارجي[2]، ويقول أحمد بن بلة في مذكراته أيضا، أن المؤتمر لم يحمل للثورة أبنية ونظاما مرتبيا وتنظيما كانت جميعا مفقودة فقط، ولكنه حمل إليها أيضا. وفي الوقت ذاته، جهازا بيروقراطيا وورقيا شيئا فشيئا غن واقع النضال[3] أما محمد بوضياف فقد انضم إلى موقف أحمد بن بلة برفضه لقرارات مِؤتمر الصومام[4]، حيث اعتبر الذي حدث في الصومام تحولا خطيرا في مسار الثورة، فجبهة التحرير التي كانت سابقا المنظم الوحيد للحركة، أصبحت منذ أوت 1956،تحالفا بين قدماء حركة الانتصار الحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي و العلماء[5]، وبخصوص موقف حسين آيت أحمد[6]، فلم يكن على علم بانعقاد المؤتمر أنه

[1]علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناظر السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص130.

[2]ربيحة زيداني: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدي، عين ميلة ن الجزائر 2009، ص112.

[3]أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، 1979ص 114-115.

[4]محمد قدور: أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1947-1956)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص91.

[5]حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص46

[6]حسين آيت أحمد: ولد في 20 أوت 1926، في مشلي ولاية القبائل في 1951م سافرا إلى القاهرة ليعمل مع ممثلي حركة الانتصار في الخارج، كان من أعضاء الجنة الثورية للوحدة والعمل، أترأس وفد الجزائر في مؤتمر باندونغ، أنظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص703.

لم يكن بالجزائر حينها، وكان بالولايات المتحدة الأمريكية منشغلا بقضية السلاح ويؤكد في ذات الوقت بأن أحد بن بلة ومحمد خيضر كانا على علم بانعقاد المؤتمر. أما عن موقفه من قرارات المؤتمر فقد ساندها لأنها كانت تعتبر حاجة ملحمة كان الجميع يحس بها وفي هذا السياق اقترح موضوع تشكيل حكومة مؤقتة لتخطي وتجاوز هذه الخلافات.[1] في حين كان موقف محمد خيضر[2] غير صريح، ولكن ما يمكن استنتاجه أن عدم أخذ المؤتمرين مطلب خيضر بتشكيل حكومة مؤقتة الذي يره بالغ الأهمية، بل من المقترحات التي بعث بها خيضر أثناء فترة التحضير للمؤتمر لم تدخل إلا جملة واحدة على النص النهائي، وبالتالي فإن رفضه وعدم استساغته لقرارات تجاهلت مقترحاته، إضافة إلى رفضه لرئاسة دباغين للوفد الخارجي أي لم يكن موقفه بعيد عن بن بلة، وقد تقبل خيضر قرارات المؤتمر بتحفظ.[3]

أما بالنسبة موقف على محساس[4] فقد نظرا إلى الموضوع من زاوية أخري مغايرة للأعضاء الآخرين وتجلت في أن الثورة من الداخل لابد أن تنجح، وإما أن تقوم فعلا بتسيير شؤون الثورة.

---

[1] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص156.

[2] محمد خيضر: ولد في بسكرة، عمره 46 عاما، أصبح مناضلا في حزب الشعب قبل الحرب العالمية الثانية، عضوا في الجنة الثورية للوحدة مسيري جبهة التحرير، وفي لخارج إلى يوم اختطافه من طرف فرنسا، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956، أنظر: علي زغدود، ذاكرة ثورة التحريرية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الروبية 2004م، ص65-66.

[3] عبد القادر حميد: فرحات عباس: المرجع السابق، ص152.

[4] ولد في بودواو سنة 1923. ناضل في حزب الشعب. التحق بالمنظمة الخاصة سنة1948. ألقي عليه القبض سنة 1950 وفر من سجن البليدة مع بن بلة سنة 1952. محايدة في الأزمة بين الميصاليين والمركزيين دون الانضمام إلى مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عضوا إضافي في المجلس الوطني للثورة (1956) انظر صالح بلحاج ص 703.

وهنا تكون معرضة لقبض مصالح الأمن على أعضائها وان تختفي نهائيا وهنا لا يمكن قيادة ثورة بهذا الشكل فتكهناتها لا تبقي داخل البلاد أكثر من ثلاثة أشهر.[1]

المطلب الثالث: مدى مطابقة أرضية المؤتمر مع بيان أول نوفمبر 1954

لقد جاء في بيان أول نوفمبر 1954 أن الجمهورية الجزائرية بعد استعادة الاستقلال الوطني تكون ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامي[2].وأن شمال إفريقيا يجب أن يسترجع وحدته في إطاره الطبيعي العربي الإسلامي، في حين وثيقة الصومام لم تتنكر للبيان فقد أكدت على خطوطه العريضة خاصة فيما يتعلق بوحدة التراب الوطني ووحدة الكفاح المسلح ووحدة التمثيل، بينما يرى البعض لم يقتصر بيان أول نوفمبر على توضيح الأهداف السياسية للثورة، بل حدد استراتيجيتها.[3] من خلال دعوته للجميع الجزائريين على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم إلى الانضمام للثورة، التزم ميثاق الصومام بجبهة التحرير الوطني كقوة سياسية ممثلة وحيدة للشعب الجزائري رغم اختلاف مكوناتها السياسية بعد استراتيجية لم الشمل والجمع حفاظا على الثورة، وعدم تقسيم صفوف شعب إلى كيانات سياسية[4]. وقد تطرقت وثيقة الصومام إلى قضايا أخرى تتعلق بالجانب الإقليمي والعربي وحتى العالمي مما يتوافق تماما مع ما جاء في بيان نوفمبر، مثل وحدة المغرب العربي ووحدة الشعوب المغاربية بشكل ينسجم مع مضمون نوفمبر حيث تجسدت هذه الدعوة في قرارات مؤتمر طنجة بالمغرب الذي جمع بين أحزاب الحركة الوطنية.

---

[1] ميلود تيزي: المرجع السابق 156.

[2] "دراسات تاريخية نصوص: بيان نوفمبر، ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس "مجلة المجاهد الثقافي، العدد 16، الجزائر، أكتوبر 1980، ص ص21-56.

[3] زهير إحدادن: شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع الجزائر ،2002، ص 156.

[4] "خطاب الدكتور لمين دباغين في المجلس الوطني" الخبر الأسبوعي، أسبوعية، العدد 572، فبراير 2010، ص ص10-16.

إن الوثيقتين (نوفمبر والصومام) تتفقان في عدة نقاط مشتركة، حيث كانتا برنامجا سياسيا هدفه الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار وإقامة الدولة الجزائرية، وتشخيص وسائل الكفاح رغم أن بيان أول نوفمبر كان موجزا، أما وثيقة الصومام فكانت استراتيجية لجبهة التحرير الوطني التي وضعت أسس جناحها العسكري هو جيش التحرير الوطني[1]. مما سمح لهذا التنظيم بالتفاوض والتكلم باسم الشعب باعتباره الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

كما حددت شكل وطبيعة الحكومة القادمة بعد الاستقلال التي يجب أن يعلنها المجلس الوطني للثورة عن طريق انتخاب حر وديمقراطي، لقد أكسب الثورة اعترافا دوليا فكانت النتيجة الاستنكار العالمي للاحتلال الفرنسي، ودعوة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الكف عن تقديم المساعدات لفرنسا.

يطرح بيان أول نوفمبر مرجعية تاريخية[2]، لازالت عند البعض تمثل طريقا يجب إتباعه من أجل إقامة نظام ديمقراطي واجتماعي، ولا يعني ذلك أنه كان يدعو إلى الدولة الدينية كما يعتقد البعض كما أن مؤتمر الصومام لم يكن معاديا للتوجه الإسلامي للدولة الجزائرية لأن مقرراته كان واضحة فيما يتعلق بالمرجعية الإسلامية[3]. وبالتالي فقد انحصر الخلاف في سوء الفهم والمغالطات التي غذتها الخلافات السياسية التي حالت دون القراءة الموضوعية، لأن بيان نوفمبر تبني منطق الديمقراطية لما وجه الدعوة للجميع دون استثناء، وميثاق الصومام نظم وشرح هذه الديمقراطية في المؤسسات التي أنشأها التي كانت مهمتها التخطيط والتفكير بدل العفوية التي انطلقت منها الثورة الجزائرية منذ 1954، بحيث أنها

[1] محمد عباس: اغتيال حلم ...أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001، ص65

[2] رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث لإنسانية والاجتماعية، 1995، ص131.

[3] المرجع نفسه: ص131.

كانت وطنية ولم تخرج عن هذا النطاق ولم تستثني أحد من جمعية العلماء وشيوعيين وأنصار فرحات عباس ومركزيين[1].

إن وثيقة بيان أول نوفمبر قد حررت باللغة الفرنسية وترجمت إلى اللغة العربية تحت وضع استثنائي، وحملت الترجمة مجموعة من المصطلحات فهناك من يعتبرها بيانا وهناك من يعرفها بالنداء أو البلاغ أو التصريح، ووجدنا الاختلاف حتى في الكتابات الفرنسية.

ويتفق الكثير من الباحثين أن الوثيقة لم تستعمل الخطاب الديني والأساليب البلاغية وانعدمت فيها الوصاية الزعاماتية مما أعطاها صفة الأرضية السياسية، ذات طابع وطني أو برنامج يعبر عن مشروع موجه لكافة أطياف الشعب بمختلف مستوياته وتوجهاته. أما وثيقة الصومام فتعتبر أرضية هيكلية وتنظيمية للبيان وما تخلل الثورة من تجربة ومعطيات جديدة بعد سنتين من الكفاح حملت تسمية برنامج الصومام [2].

[1]محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة إلى حرب رسالة للسلام، قراءة في البيان تقديم الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 95.

[2]مجلة المجاهد الثقافي: المرجع السابق ص 24.

المبحث الثاني: تصاعد الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين

المطلب الأول: ازدياد حدة الخلافات رغم التنازل عن مبدأ الأولوية

إن أهم قرار صادق عليه المجلس في شهر أوت 1957م، بالقاهرة هو التراجع عن قرار مبدأ الأولويات وقد أشرت إليه سابقا، إن المصادقة على هذه القرارات أزالت جميع أشكال الغموض و التأويلات التي عرفتها قرارات الصومام كشرط أساسي للحفاظ على وحدة الشعب خصوصا مما نجد تذكير بتساوي المشاركين في الكفاح التحريري جميعا سواء كانوا يرتدون الزى العسكري أو المدني، ومن ثم لا فضل للسياسيين على العسكريين ولا فرق بين الداخل والخارج، وأن جميع أعضاء مجلس الثورة دائمون، وتم تأكيد على أن هدف الثورة الجزائرية هو إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتنافي مع الدين الإسلامي ،واختتمت أشغال الدورة بانتخاب أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ .[1]

إن الباحث في مجريات مؤتمر القاهرة أوت 1957، يستنتج أنه أنعقد لمعالجة أسباب الخلافات التي ظهرت من جراء مؤتمر الصومام أوت 1956 لكن رغم التنازل والتراجع الملاحظ.

فإن الخلافات والنزاعات لم تتراجع ولم تختفي بل زادت يوم بعد يوم واتضحت بشكل كبير بعد شهرين، ويظهر ذلك من خلال العداء الذي بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، حيث أصبح كل واحد ينتقد الأخر علا نية من أجل الزعامة والقيادة، لما أعلن كريم بلقاسم رغبته في أنه أهل لها باعتباره الوحيد الذي لا زال في الساحة من بين التسعة التاريخين، الذين أعتقل بعضهم واستشهد البعض الأخر[2].

[1] يحيى بو عزيز: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعة، 1999، ص273.
[2] مختار سالمي: المرجع السابق ص 157.

لقد أثارت قرارات مؤتمر القاهرة 1957، حفيظة عبان وما زاد في غضبه هو عدم استدعائه لمختلف الاجتماعات، الشيء الذي حز في نفسه، احتقاره من هؤلاء ولجأ إلى تهديدهم بالعودة إلى الجزائر وكشف خبايا الصراع متهما العقداء بالامتيازات والانحراف عن مبادئ الثورة[1]، وفي الجهة المقابلة اجتمع العقداء الخمسة في تونس، بنية التخلص من عبان ووضع حد لتطاولاته، وفصلوا بالأمر بتصفيته، فكان بوصوف وكريم بلقاسم صاحب القرار أما البقية فضلوا سجنه بدل قتله [2].

وبذلك يتأكد فعليا انتصار العسكري على السياسي ساعة اغتيال عبان شهر ديسمبر 1957 صاحب مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج بدعوي إنقاذ الثورة، وبذلك يكون عبان رمضان أول ضحية لهذا الصراع الذي شهد ته العلاقة بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني[3].

ولقد استند القتلة في تبريراتهم على أن عبان كان يقوم بمفاوضات مع العدو بعد إقصائه من قيادة الثورة، ومن أجل التغطية على الأسباب الحقيقية التي كانت وراء تصفيته، ويتضح أن عبان رمضان كان عنيدا، ولا يخشى إلا الله ولم يكن يتوقع أن تصل بخصوصه البغضاء والشحناء إلى درجة تصفيته، ليظهر العسكريين (الباءات الثلاثة) في الأخير تسلطهم على القيادة والانفراد بها[4]. وكان الأجدر بعبان أن يكسب خصومه في الأول قبل أن يتزايدوا ويصبحوا خنجرا في عنقه، وأن يستنصح بنصيحة الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي استنجد بيه فرحات عباس لتهدئة الصراع بينه وبين كريم بلقاسم[5].

---

[1]رابح الونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص19.

[2]Mohamed Lebjaoui : Vérités sur la révolution Algérienne, ed, ANEP, 2010, p160.

[3]ميلود تيزي: المرجع السابق ص 163.

[4]مختار سالمي: المرجع السابق ص 164.

[5]Farhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Ed, L'aurore, paris, 1980, pp212-225.

المطلب الثاني: استمرار الخلافات وتأثيرها على نشاط الحكومة المؤقتة

تخالف المرجعيات التاريخية في بداية فكرة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة فهناك من يري أنها لم تكن وليدة 1958، بل كانت كفكرة موجودة قبل هذه السنة، فقد تبلورت فكرة إنشائها منذ سنة 1956، وقد تكون سابقة لذلك في أذهان قادة الثورة منذ اندلاعها شهر نوفمبر 1954[1]، لمؤتمر الصومام وهناك من يرجح الفكرة إلى سنة 1957 عندما فوض المجلس الوطني للثورة في اجتماعه.

المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 (ل، ت،ت) بتأسيس حكومة مؤقتة عندما تكن الظروف مناسبة[2]، ولقد أشرت سابقا إلى ذلك.

أصبحت قضية الحكومة المؤقتة مشكلة إضافية بين طرفي النزاع لها ايجابياتها وسلبياتها، إذ كان المعارضون يبررون فكرة إنشاء حكومة مؤقتة بدعوة أنها تؤدي إلى انقسام الدول المؤيدة لجبهة التحرير الوطني أما المؤيدين فقد اعتبروا الخطوة تحقيق لرغبة الشعب وجيش التحرير الوطني نحوا الاستقلال، وهذا لا يتحقق إلا بحكومة تحمل أماله وأهدافه عالميا، وتحول الفرنسيين إلى معتدين[3].

ولقد أثار تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشكالية حقيقة، كان لها وقع كبير على المساس السياسي والعسكري للثورة، فظهورها والطريقة التي تشكلت بها كانت محل انتقاد كبير لدى كثير من السياسيين والعسكريين الذين غيبوا ولم يستشاروا فيها، لتجد الحكومة المؤقتة نفسها تتخبط في دائرة الأزمات انطلاقا من مؤامرة العقيد لعموري

[1] جمال قنان: دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات المبحث الوطني للمجاهد، الجزائر، (د–ت)، ص138.

[2] مختار سالمي: المرجع السابق، ص179.

[3] يحيى بوعزيز: مع تاريخ الجزائر في ...، المرجع السابق، ص 273.

الانقلابية[1]. والتي ضمت مجموعة من إطارات الثورة سياسيين وعسكريين يوم16 أوت1958 بمدينة الكاف التونسية على اعتقاد أن تشكيل الحكومة المؤقتة بتلك الطريقة، ما هي إلا انقلاب على الثورة ومؤسساتها، وبداية الانحراف، لذلك دعوا إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة، وعلى رأسها المجلس الوطني الذي له سلطة تنفيذ القرار[2]. ولو أن هذه المؤامرة نجحت لأصيبت جبهة التحرير الوطني في أزمة خطيرة، لكن المؤامرة اكتشفت في الوقت المناسب، فأخفقت وقدمت رجالها للمحاكمة وعوقبوا عقابا شديدا وبذلك ردت الحكومة المؤقتة على هذا الميل للتمرد[3].

مما تفاقمت أزمات ومشاكل الحكومة المؤقتة التنافس الشديد بين مختلف الشخصيات القيادية المكونة لجبهة التحرير الوطني حول مسألة الزعامة، ومن المشاكل الأخرى التي واجهتها الحكومة المؤقتة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضدها، حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمئونة كما اتهمت بأنها لا تقوم بإيصال الأسلحة التي تسلمها الجمهورية العربية المتحدة إلى الثورة بل تكدسها في ليبيا[4].

استمرت الأزمات والمشاكل مع الحكومة المؤقتة حتى مع تشكيلتها الثالثة حيث دخلت هذه الأخيرة منذ يناير 1960 في صراع حاد مع هيئة الأركان، التي لم تتح لها سوى صلاحيات محدودة، كالإشراف الغير المباشر على جيش التحرير، من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الحرب والتي ينبغي عليها أن تمر هي نفسها على قيادة هيئة الأركان، حتى تتطلع على مشاكل جيش التحرير، وهكذا نجد الحكومة أنها فقدت صلاحياتها القديمة

---

[1]مختار سالمي: المرجع السابق 204.

[2]محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق 153.

[3]سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، تر: محمد حافظ الجمالي 470.

[4]عبد الله بيقا وعبد الله بالي: المرجع السابق، ص 65.

فيما يخص قضايا الجيش شيئا فشيئا، وبالمقابل كانت تتوسع وتعزز سلطة هيئة الأركان أكثر فأكثر[1]. ولم يطل الأمر بهذا التنافس الثنائي عن الصلاحيات والسلطة، لتنفجر عنه أزمة حادة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، وأخذت هذه الأزمة تتعمق خاصة بعد استشعار الحكومة المؤقتة أن هيئة الأركان تصر على أن تمارس دور الرقيب على الحكومة المؤقتة، كما أن هذا الصراع المحتدم يمكن أن تكون له بواعث أخرى كالصراع الأولويات، فالحكومة المؤقتة ترى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للعمل السياسي الدبلوماسي على حساب العمل العسكري وأن مرحلة الصراع المسلح قد انتهت الأمر الذي لم تستصغيه هيئة الأركان التي حرص أعضائها على إعطاء العمل العسكري أولوية أكبر[2].

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962

المطلب الأول: ظهور التحالفات وانعكاساتها على سير المفاوضات

لقد عرفت مسألة المفاوضات جدلا كبيرا خاصة في مرحلتها الأخيرة المتمثلة في اتفاقية إيفيان وتداعياتها ولم تعرف هذه الثورة تعقيدا وانقسام بين قادتها كما عرفتها بعد نتائج تلك الاتفاقيات حيث لا زال النقاش حولها مستمرا ، في كتاب رضا مالك ذكر أن الجزائر المستقلة استرجعت سيادتها كاملة في حين جاء تصريح لويس جوكس من الجانب الفرنسي أن نص إيفيان[3] هو أقصي ما تستطيع فرنسا أن تنتزعه من جبهة التحرير الوطني وأن هذا النص في صالح الجمهورية الخامسة. بينما عارضت هيئة الأركان لجيش التحرير وخاصة جيش الحدود اتفاقيات إيفيان وعارض أعضائها الحاليون الذين يمثلون السلطة تلك التصريحات دون رفضها جملة

[1] سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص476.

[2] المرجع نفسه، ص476.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص266

أين كانت بنود الاتفاق حول البترول في الصحراء[1] المكتشف منذ 1956 والتجارب النووية في رقان التي استمرت إلى ما بعد الاستقلال وحقوق الأوروبيون المكتسبة من جنسية فرنسية.

إن هذه القضية خلقت موجة انتقادات حتى من طرف " دعاة الجزائر الفرنسية" فازدادت الخلافات عمقا رغم أن رفض قائد هيئة أركان الجيش على الحدود الغربية كان قد وافق خلال إجراء المفاوضات على العديد من نقاطها (أحمد بن بلة وهواري بومدين[2]).

نلاحظ أن قبول فرنسا لتفاوض هو الذي حرك الحساسيات والصراعات وهذا ما يفسر موقف أحمد بن بلة وتقاربه مع فرحات عباس ويقابلها موقف كريم بلقاسم المفوض من قبل الحكومة المؤقتة سابقا في التشكيلة الأولي والثانية لوفد التفاوض التي سمحت لهذا الأخير بما يعرف بالتسوية السياسية مع فرنسا[3] لقد ازداد الوضع سوءا لما وقعت الحكومة المؤقتة الاتفاقيات وازداد انتقاد قادة الجيش الذين اعتبروا هذا الإجراء تأسيسا لنظام استعماري جديد بعد الاستقلال وقد تناولت هذه الانتقادات ما يلي:

- إنشاء جيش يطلق عليه " القوة المحلية " يؤطرها ضباط جزائريون لا زالوا في الجيش الفرنسي.

---

[1] الحاج موسي بن عمران بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر،2008، ص 228.

[2] بومدين هواري: اسمه الحقيقي بوخروبة محمد. مسؤول قيادة العمليات العسكرية الغربية (أفريل 1958) ثم هيئة الأركان الغربية (أكتوبر 1958–ديسمبر 1959) قائد هيئة الأركان العامة في (1960–1963) قائد المعارضة للحكومة المؤقتة في نزاعها مع جيش الحدود وبن بلة في 1962. وزير الدفاع. (1962–1965). نائب أول لرئيس الجمهورية (سبتمبر 1963). عضو الجنة المركزية والمكتب السياسي (أفريل 1964). قائد الفريق الذي أطاح بالرئيس بن بلة في انقلاب 19 جوان 1965. رئيس مجلس الثورة والحزب والحكومة (1965–1976). ثم رئيس الجمهورية ابتداء من 10 ديسمبر 1976 إلى غاية وفاته بعد مرض طويل في 27 ديسمبر 1978.

[3] سعيد بن بيا عبد اللطيف رابح: المرجع السابق، ص 65.

- احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير (وهران) مدة 15سنة وقاعدة اينكر بتامنغست لمواصلة التجارب النووية[1] .
- الإبقاء على الجهاز الإداري القائم المتكون من 80 ألف موظف.
- الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واللغة الفرنسية.
- احترام الخصوصيات العرقية والدينية للأوربيين.
- إنشاء هيئه تنفيذية مؤقتة لتسيير شؤون المرحلة الانتقالية.

اعتبرت القيادة العسكرية المعارضة أن هذه المسائل انتحار لجيش التحرير الوطني الذي أسسته ثورة نوفمبر 1954، واتهمت الحكومة المؤقتة برهن الاستقلال وخيانة الشهداء، واعتبرت قبول هذه الشروط نية لإقامة نظام برجوازي موالي لفرنسا، مما تسعت رقعة الخلافات بين الطرفين[2]. فبدأ قادة الجيش في تأسيس كيان مستقل على الحدود باستشارة من أحمد بن بلة لكسب الشرعية التاريخية، لقد تأكد العسكريون من وزنهم بعد انضمام القادة المعتقلين إلى طرحهم، وهذا ما عقد الوضعية والتي سوف تنتهي إلى أزمة حادة والمعروفة بأزمة صيف 1962، لقد بدأت الصراعات والاتهامات بين جناحين لكل قناعته فالأول يحمل قناعة التعامل مع المستعمر مع الحصول على الاستقلال والحرية والثاني يهدف إلى القطيعة لأنه يحمل عقيدة الجهاد ويعتبر الثورة قضية مقدسة يؤمن بها مثل الشعب [3].

[1] " في أصل الأزمة الجزائر 1958-1999 " مجلة الدراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001، ص 56.

[2] المرجع نفسه: ص57.

[3] بسام العسلي: عن المجاهد الجزائري، دار النفائس، 1984، ص 45.

المطلب الثاني: مؤتمر طرابلس 1962 ونشوء الأزمة الشرعية

إن الصراع الدائر بين الجيش وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد انتهي بسرعة لصالح الجيش، فأصبح أحمد بن بلة. الذي تزعم معارضي قرارات الصومام أول رئيس للجمهورية الجزائرية وتحولت جبهة التحرير الوطني إلى جهاز للسلطة.

لقد دخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعات دامت مائة يوم في طرابلس وهناك تصادمت أفكار العسكريين بالسياسيين وأصحاب الولايات، بل وحدث الخلاف حتى بين تيارات جبهة التحرير الوطني، لقد بدأ هذا المؤتمر في جوان1962 [1]. ولم ينتهي حيث انقسم المؤتمرين إلى مجموعتين:

المجموعة الأولي: تمثلها الحكومة المؤقتة باعتبارها هيئة شرعية مؤهلة لاستلام مقاليد الحكم من الفرنسيين قبل تنظيم انتخابات حرة

المجموعة الثانية: اقترحت تشكيل مكتب سياسي يستلم إدارة يقودها أحمد بن بلة[2] .

وعلى أثر هذا الانقسام غادر بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة مدينة طرابلس متخذا قرار قائد الأركان هواري بومدين المساند لدعاة المكتب السياسي وهذا ما طعن في شرعية قيام نظام جديد بعد الاستقلال[3]، فاسحين المجال لنشاط القوة الثالثة التي

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق ص 45.

[2] أحمد بن بلة: من أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير عارض قرارات مؤتمر الصومام ألقى عليه القبض في الطائرة المحتجزة يوم 22 أكتوبر 1965، وظل بالسجن إلى غاية التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف القتال، نائب الرئيس في الحكومة المؤقتة (1958–1962) عارض الحكومة المؤقتة في أزمة 1962، وتحالف مع بومدين وجيش الحدود، ليصبح رئيس أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال (سبتمبر 1962)، اختفي من الساحة السياحية عام 1997.انظر بالحاج صالح المرجع السابق، ص705.

[3] جريدة الخبر الأسبوعي، أسبوعية، العدد 331، من 2 إلى 8 جويلية 2005.

أنشأتها المخابرات الفرنسية لخلط الأوراق، مما أدى إلى صدمات في الداخل بين قوات الولايات المساند للحكومة المؤقتة (الثانية والثالثة والرابعة) بقوة جيش الحدود المرابط في المغرب وتونس والمدعم لشرعية بن بلة.

لقد تأكد انحراف الثورة عن مبادئها وأما الصراع الذي بدأ يترعرع منذ مؤتمر الصومام سوف يؤدي إلى ما وقع في أوت1962، حيث تمسك بن يوسف بن خدة بشرعية الحكومة بينما راح أحمد بن بلة وحلفائه يطعنون في شرعيتها من باب الاعتقاد أن أغلبية المجلس في دورته المغلقة كانت مساندة لطرحهم.

في محضر يحمل تسعة وثلاثين من مجموعة ثمانية وستين من الحضور فكان هذا المحضر أساسا لشرعية بديلة يقف ورائها جيش الحدود المدعمون من الولاية الأولي والخامسة والسادسة، بينما كان لطرف الأخر متمسكا بشرعية التي استمدها من السلطة المعنوية والعسكرية للباءات الثلاث، لكن عمليات هذه الشرعية كانت متهاوية خلال السنتين الأخيرتين (1960-1962)[1]. لأن رهانهم على الداخل قد تراجع أمام الداخل ولم يحقق النتائج المرجوة، فتمت زعزعت الحكومة المؤقتة التي دخلت الجزائر في 3 جويلية عقب الإعلان عن الاستقلال.

تشكلت قيادة بديلة عقب القرار الخطير الذي أقدمت عليه الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962، تتمثل في جماعة تلمسان يوم 9 و10 جويلية، استنادا إلى أغلبية مجلس الثورة وهذا ما طرح التساؤل التالي هل تواجه الحكومة المؤقتة جماعة تلمسان أم المجلس الوطني للثورة؟ حيث أجاب كريم بلقاسم عن هذا التساؤل بانضمامه

[1]محمد العربي زبيري: المرجع السابق، ص50.

رفقة محمد بوضياف إلى جماعة تلمسان التي دفعت بن يوسف بن خدة إلى التسليم بالأمر في الجزائر للواقع المتمثل في المكتب السياسي الذي أقرها مؤتمر الصومام وأصبح هيئة عليا للثورة في الجزائر والدولة المستقلة بعد أن فشل في الحصول على تزكية الثلثين من الأعضاء. انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة طرابلس من 27 ماي إلى 06 جوان 1962. ومع ذلك أكد على تحمل مسؤولياته في إطار شرعية مؤسسات الثورة علما أن هذا الاجتماع انفجرت فيه الأوضاع بين الأطراف المتصارعة[1]. لقد أصبح فعلا المكتب السياسي أول قيادة للجزائر المستقلة وأعلى سلطة حالت محل الهيئة الشرعية وهي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت من المفروض أن تواصل مهامها غداة الاستقلال إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي ، ويؤكد بن يوسف بن خدة[2]أن الأزمة لم تكن اختلافا إيديولوجيا أو عقائديا بل هي أزمة أخلاقية بسبب انعدام المسؤولية و المغامرة الفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة مستبعدا الجانب الديني و العقائدي، لأن الصراع كان قائما على أساس السلطة بوقوف فرحات عباس إلى جانب أحمد بن بلة عندما تحقق انتخاب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني[3].

[1] سعيد بن بيا عبد اللطيف رابح: المرجع السابق، ص 69.

[2]بن خدة بن يوسف: مناضل في حزب الشعب الجزائري، التحق بالجبهة مع عدد من المركزيين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولي، مكلف مع الاتصال مع الأوربيين 1965، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولي في جانفي 1960، وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة المؤقتة الثالثة (أوت 1961–1962) اختفي من الساحة السياسية بعد الاستقلال، توفي في شهر فيفري 1997. أنظر صالح بلحاج، المرجع السابق ص706.

[3] سعيد بن بيا عبد الطيف رابح: المرجع نفسه، ص70.

خلاصة الفصل:

توصلنا في ختام هذا الفصل إلى:

- ✓ تباين مواقف قادة الثورة من قرارات مؤتمر الصومام بسبب "مبدأ الأولويات السياسي على العسكري والداخل على الخارج ".
- ✓إن الادعاء بأن وثيقة الصومام هي تنكير لبيان أول نوفمبر أعتبره غير مقنع بدليل أن الوثيقة أكدت على وحدة التراب الوطني ووحدة الكفاح المسلح ووحدة التمثيل.
- ✓المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية يسقط أولوية السياسي على العسكري ويؤكد على انه لا فرق بين الداخل والخارج.
- ✓تغير موقع الصراع بين عبان وحليفه كريم بلقاسم ولم يعد لعبان مكانا في اتخاذ القرارات السياسية، ووجد نفسه وحيدا أمام تحالف كريم وبوصوف وبن طوبال ومحمود الشريف وأو عمران، وكان هؤلاء وراء تصفيته ويصنف هذا الاغتيال ضمن أكبر جرائم الاغتيال السياسي في الثورة الجزائرية.
- ✓تراجع نشاط الحكومة المؤقتة لعدة أسباب من بينها المشاكل والأزمات الكثيرة في صفوفها والتي مبعثها التنافس والصراع الشديد بين أعضائها على الزعامة والرياسة فضلا عن جملة من الاتهامات بالتقصير من طرف بعض القادة أمثال هواري بومدين، ناهيك عن صراعها وتنافسها مع هيئة الأركان على النفوذ والصلاحيات.
- ✓استمرارا الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة بالرغم من عزل هيئة الأركان العامة ليتبين في الأخير أن الصراع الدائر بين الطرفيين كان صراع أشخاص ومصالح، خاصة من جانب هواري بومدين بعد وقوف جيش الحدود إلى جانبه.

- ✓ بن بلة يتمكن من تشكيل المكتب السياسي، ويحقق انتصارا على الحكومة المؤقتة وعلى الولايات الرافضة ويقيم مكتبه في العاصمة ليصبح في الأخير أول رئيس حكومة.

خاتمة

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات، يمكن حصرها في النقاط التالية:

– أعطي مؤتمر الصومام لثورة هيكلا تنظيما شاملا في مختلف النواحي السياسية و العسكرية و الاجتماعية ، وبفضله أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية الوحيدة للشعب الجزائري ، إضافة إلى أن انعقاده على أرض الوطن وفي مكان يزعم العدو أنه آمن ومتحكم فيه زاده أهمية وحرر المؤتمرون من أي ضغوطات خارجية ، ورغم ذلك لم يخلو من بعض النقائص والانتقادات بسبب عدم مشاركة بعض الأطراف الفاعلة لأسباب مختلفة مثل المنطقة الأولي و الوفد الخارجي ، والاختلاف حول مبدأين أساسيين هما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج .

– رغم أن مؤتمر الصومام قاد الثورة حول النصر إلا أنه كان بداية لتأسيس الصراع على الزعامة والصراع على السلطة بعد أن سطع نجم عبان رمضان، فكل الصراعات التي ظهرت فيما بعد مردها إلى قرارات مؤتمر الصومام حين أقر أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

– خروج لجنة التنسيق والتنفيذ بعد انهزامها في معركة الجزائر سنة 1957 إلى تونس فقد سقطت سلطتها المأخوذة من أولوية الداخل على الخارج، وكان لخروجها تأثير سلبي على مجريات الحرب

– رغم إزالة الأولوية التي أقرها عبان " السياسي على العسكري والداخل على الخارج " في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة سنة1957، إلا أنه ثبت العكس بأولوية الخارج على الداخل بدليل أن الداخل كان منفصلا عما يجري في الخارج وبقي ينتظر ويترقب التفاتة الخارج إليه وكان بعيدا عن الصراع الحاصل بين وزراء الحكومة المؤقتة.

– لقد خلفت الحكومة المؤقتة لجنة التنسيق و التنفيذ ، فقامت بمهام عدة لعل أهمها تحديد السياسية العامة للثورة ،ومتابعة الأوضاع العامة للبلاد على الصعيد الداخلي ،أما على الصعيد الخارجي فقد تولت التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية ، واستحلاب الدعم والتأييد الدولي للثورة ، إلا أن نشاط الحكومة المؤقتة تراجع لعدة أسباب من بينها :المشاكل و الأزمات الكثيرة في صفوفها و التي مبعثها التنافس و الصراع الشديد بين أعضائها على الزعامة و الرياسة ، فضلا عن جملة من الاتهامات بالتقصير ، واستمرار الصراع بينها و بين هيئة الأركان العامة ، وبالرغم من عزل هيئة الأركان العامة ليتبين في الأخير أن الصراع الدائر بين الطرفين كان صراع أشخاص و مصالح خاصة من جانب هواري بومدين بعد وقوف جيش الحدود إلى جانبه .

– استطاع بن بلة والمتحالفين معه من تشكيل المكتب السياسي وتحقيق الانتصار على الحكومة المؤقتة وعلى الولايات الرافضة، وإقامة مكتبه في العاصمة بمنطق القوة الذي لا يستند إلى شرعية أو توافق وطني.

– رغم الصراعات التي وصلت إلى حد الانقسام والتحالف فإن أهم مكسب حققته جبهة وجيش التحرير الوطني هو الحفاظ على وحدة الصف، ووحدة الهدف، بمعني أن الجبهة ظهرت بمظهر الكتلة المتماسكة، خاصة أمام العدو، الذي عرفت كيف تنتصر عليه سياسيا ودبلوماسيا.

– وفي الأخير أستنتج أن مؤتمر الصومام يعد انتصارا كبيرا للثورة التحريرية ، فقد ركز على جوانب تنظيمية تتعلق بالجانب السياسي والإيديولوجي بصفة خاصة ، وفيما يخص التنظيم الإقليمي أصبح التراب مقسما إلى ستة ولايات ،وأصبحت الصحراء كولاية سادسة بحدود واضحة ، وقد قسمت الولاية إلى مجموعة من المناطق أو النواحي وهي تشمل عدة تقسيمات، وتمركز جيش التحرير في كل هذه المناطق و النواحي والولايات من أجل ترصد

قوات العدو الفرنسي ، كما كان الهدف الأساسي لمؤتمر الصومام هو تعزيز الثورة المسلحة، وتعزيز الثورة بقيادة وطنية من أجل استعادة الحرية.

الملاحق

الملحق رقم: 1 [1]

المنزل الذي احتضن قادة الثورة في مؤتمر الصومام بقرية افري في بلدية أوزلاقن ببجاية

صورة تذكارية لقادة الثورة في مؤتمر الصومام 1956/08/20 وهي تمثل من اليمين إلى اليسار.

الواقفون: الرائد حماي، لخضر بن طوبال، رمضان عبان، يوسف زيغود، بلقاسم كريم، عمرو أو عمران، العربي بن مهيدي.

لجالسون: عميروش، الرائد رويبح، عمار بن عودة.

[1] يحي بو عزيز: الثورة في عامها الأول، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 84.

الملحق رقم: 2[1]

خريطة التقسيمات الإدارية لمؤتمر الصومام.

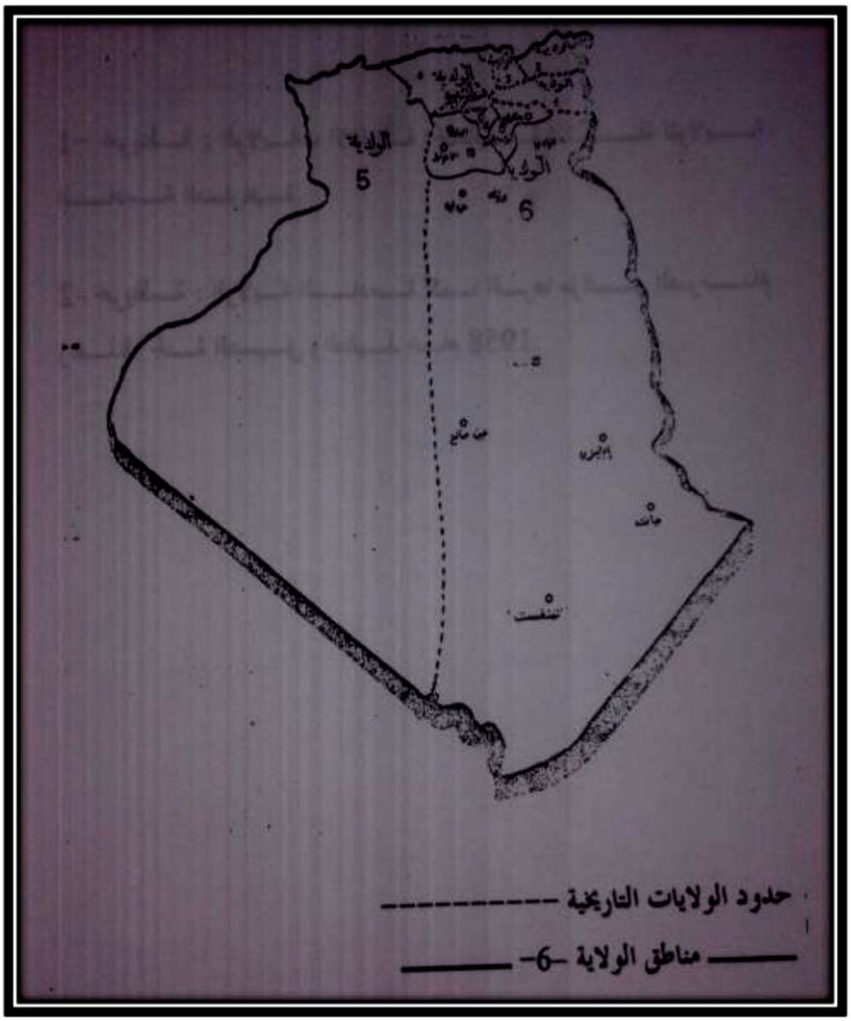

[1] عمار قليل: المصدر السابق، ص 414

الملحق رقم: 3[1]

تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNIRA)

أ / الأعضاء الدائمون:

1	مصطفي بن بو لعيد	10	محمد بوضياف
2	يوسف زيغود	11	حسين آيت أحمد
3	كريم بلقاسم	12	محمد خيضر
4	عمر أو عمران	13	أحمد بن بلة
5	العربي بن مهيدي	14	لا مين دباغين
6	رابح بيطاط	15	فرحات عباس
7	عبان رمضان	16	أحمد توفيق المدني
8	بن خدة بن يوسف	17	أحمد يزيد
9	عيسات إيدير		

ب / الأعضاء الإضافيون:

1	سعد دحلب	10	دهيلس سليمان
2	صالح الونشريسي	11	أحمد فرنسيس
3	عبد المالك تمام	12	إبراهيم مزهودي
4	عبد الحميد مهري	13	محمد الصديق بن يحيى
5	الطيب الثعالبي	14	محمد لبجاوي
6	لخضر بن طوبال	15	نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
7	عبد الحفيظ بو صوف	16	نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين
8	محمدي السعيد	17	نائب من نواب قادة الولايات
9	علي ملاح		

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 396.

الملحق رقم :4[1]

لجنة التنسيق الثانية أوت 1957

14 عضوا، 5 شرفيون: بوضياف، آيت أحمد، بن بلة، خيضر، بيطاط، والتسعة الآخرون هم:

كريم بلقاسم ..... القوات المسلحة وقاعدة تونس

عبد الحفيظ بو صوف.....الاستخبارات

لخضر بن طوبال.....داخلية وفدرالية فرنسا

محمود الشريف.....المالية

عمر أو عمران.....التموين العام والتسليح

عبان رمضان.....تنظيم الجبهة والصحافة والإعلام

فرحات عباس.....الدعاية الدولية

محمد لا مين دباغين.....تنسيق الشئون الخارجية

عبد الحميد مهري.....الشؤون الاجتماعية

[1] بلحاج صالح: المرجع السابق، ص 652.

الملحق رقم :5[1]

الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960:

فرحات عباس	رئيس	محمد خيضر	وزير دولة
كريم بلقاسم	نائب رئيس	رابح بيطاط	وزير دولة
أحمد بن بلة	نائب رئيس	محمدي السعيد	وزير دولة
محمد بوضياف	وزير الدولة	لخضر بن طوبال	وزير الداخلية وفدرالية فرنسا
آيت أحمد	وزير دولة		

الحكومة المؤقتة الثالثة أوت 1961:

بن يوسف بن خدة .....رئيس الحكومة، وزير المالية والشؤون الاقتصادية

كريم بلقاسم.....نائب رئيس الحكومة، وزير الداخلية

أحمد بن بلة.....نائب رئيس الحكومة

محمد بوضياف.....نائب رئيس الحكومة

حسين آيت أحمد..... وزير الدولة

محمد خيضر.....وزير الدولة

رابح بيطاط.....وزير الدولة

لخضر بن طوبال.....وزير الدولة

محمدي السعيد.....وزير الدولة

[1] بلحاج صالح: المرجع السابق، ص653.

عبد الحفيظ بوصوف.....وزري التسليح والاتصالات العامة

سعد دحلب.....وزير الخارجية

محمد يزيد.....وزير الإعلام[1]

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق ص 653

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: موقف الصومام وتنظيم هياكل الثورة

إعداد الطلبة:
1- لسيش فايزة رقم التسجيل: 199846020 4
2- ..... رقم التسجيل: .....

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ التخصص تاريخ وفن عربي معاصر

إشراف: لسيش صالح **الرتبة:**

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

د/ لسيش صالح

رئيس فريق الاختصاص

د/ سعدية بن حامد

رئيس القسم

رئيس قسم التاريخ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
د/ بوقرة نلة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): لميش فايزة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119781013004070005

الصادرة بتاريخ : 2017-07-23 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ وطني معاصر تحت رقم التسجيل: 199846020 4

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة

.....

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: .....

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ- المصادر بالعربية:

1. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون1960 -1662م، ط2، دار الرائد؛ الجزائر ،2005 م.
2. بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت،1979.
3. دحلب سعد: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين منشورات دحلب، 2007.
4. الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين 1929-1962 منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
5. عباس محمد: اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001.
6. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناظر السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
7. المدني احمد توفيق: حياة كفاح (من ركب الثورة التحريرية)، مج، ج3، عالم المعرفة، الجزائر،2010

ب-المصادر الأجنبية:

1. Abbas Farhat :Autopsie d'une guerre ,Ed, L'aurore , paris, 1980.
2. Harbi Mohamed, L'FLN, Mirage et réalité (1954-1962) E, N, A, L, Alger 1993.
3. Lebjaoui Mohamed : Vérités sur la révolution Algérienne, Ed, ANEP ,2010.

4. Teguia Mohamed : Alger.p151, 1954-1962, Ed, OPU, L'Algerie en guerre.

ثانيا: المراجـع:

1. اتومي جودي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
2. إحدادن زهير: شخصيات ومواقف تاريخية، دار التراث للنشر والتوزيع، الجزائر،2002.
3. بداود عمر: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: بكلي أحمد، دار القصبة للنشر،2000 م.
4. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008.
5. بن عمران الحاج موسي: بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر ،2008.
6. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية 1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.
7. بوعزيز يحيى: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2012،
8. بوعزيز يحيى: الثورة في عامها الأول، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
9. بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر من القرنين التاسع عشر والعشرين وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائريين،1954-1962، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، ال جزائر2009
10. توهامي عمر: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
11. جغابة محمد: بيان أول نوفمبر دعوة إلى حرب رسالة للسلام، قراءة في البيان تقديم الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999.
12. جوبية عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012.

13. حزب جبهة التحرير الوطني، الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ـ ت).
14. حميد عبد القادر، فرحات عباس: رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر،2001.
15. الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية دار المستقبل العربي، القاهرة،1990م.
16. رخيلة عمر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.
17. الزبيري العربي: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)، د، ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
18. الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2017.
19. زغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطوره ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1963)، دار هومة للطباعة والنشر، 2004.
20. زيداني ربيحة: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدي، عين ميلة، الجزائر 2009.
21. الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث لإنسانية والاجتماعية، 1995.
22. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: الجمالي محمد حافظ، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
23. ضيف لله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1962-1954 م دار السبيل، الجزائر 2010م.
24. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، د، م، 2007م.

25. العسلي بسام: جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط3، دار النفائس–بيروت–لبنان، 1990.
26. عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، 2002.
27. فركوس صلاح: المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيون، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2002–2003.
28. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة.2013.
29. كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، تر، موسي نثور، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر،2010.
30. لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954–1962، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
31. معمري خالفة: عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008،
32. مقلاتي عبد الله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
33. الونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. تيته ليلى: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة الجزائرية 1954–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012–2013.
2. سالمي مختار: إشكالية الصراع على السلطة الانتقالية للثورة الجزائرية 1945–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2018–2019.

3. شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
4. شوقي عبد الكريم: دور القائد عميروش في الثورة الجزائرية 19541962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2001-2002.
5. قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية، 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
6. قدور محمد: أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1947-1956)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

رابعا: المقالات المجلات والدوريات:

1. بورعدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1962-1958 سنوات الحسم والخلاص، ط1، مطبوعة بونه للبحوث والدراسات، الجزائر 2012.
2. بوعزيز يحيى: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعة، 1999.
3. تيزي ميلود: خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، الجزائر، المجلة المغاربية، للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول
4. جريدة الخبر الأسبوعية: أسبوعية، العدد 331، من 2 إلى 8 جويلية 2005.
5. جوبية عبد الكمال: قضية الثورة الجزائرية في مجلة الأدب البيرونية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
6. حفيظ الله بوبكر: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من خلال التقارير الفرنسية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، ديسمبر 2013.
7. دراسات تاريخية نصوص: بيان نوفمبر، ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس "مجلة المجاهد الثقافي"، العدد 16، الجزائر، أكتوبر 1980.

8. ساعد لطفي: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، واقع وآفاق في ذاكرة الجزائر، دورية كان التاريخية، العدد27، مارس2015.
9. سعيدوني بشير: ظروف انعقاد وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، الجزائر.
10. العياشي علي: الذكرى الثلاثون لمِؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986.
11. في أصل الأزمة الجزائر 1958–1999: مجلة الدراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001
12. قنان جمال: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد4، 1996.
13. قنان جمال: دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات البحث الوطني للمجاهد، الجزائر، (د–ت).
14. مزوزي ميادة وسليمان قريري: تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحررية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956–1957م، المجلد23، العدد 2، 2022م.
15. المنظمة الوطنية للمجاهدين أحداث الثورة الجزائرية: الأوراس، التقرير الجهوي الولاية الأولي المقدم للمتقي الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة الجزائرية من 20 أوت 56 إلى 31 ديسمبر 58، (ب، ت).
16. هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، الجزائر،2001.

فهرس
المحتويات

المحتوي	
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المختصرات	–
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: مؤتمر الصومام 1956	
المبحث الأول: ظروف وترتيبات انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت1956	7
المطلب الأول: ظروف انعقاد المؤتمر	7
المطلب الثاني: التحضيرات لعقد مؤتمر الصومام	11
المطلب الثالث: انعقاد مؤتمر الصومام	14
المبحث الثاني: القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام	15
المطلب الأول: التنظيمات السياسية	16
المطلب الثاني: التنظيمات الإدارية والعسكرية	17
المطلب الثالث: التنظيمات الاجتماعية	19
المبحث الثالث: نتائج المؤتمر	20
المطلب الأول: النتائج السياسية والإدارية	20
المطلب الثاني: النتائج العسكرية	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الهياكل القيادية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام1956	
المبحث الأول: الهياكل القيادية السياسية المنبثقة عن المؤتمر 1956	27
المطلب الأول: المجلس الوطني للثورة	27
المطلب الثاني: صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني للثورة	27
المطلب الثالث: لجنة التنسيق والتنفيذ ودورها	29

المبحث الثاني من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة 1957-1958	31
المطلب الأول: الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ	31
المطلب الثاني: الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة 20 أوت 1957	33
المطلب الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية وبداية تأزم الأوضاع	36
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: ردود الفعل من مؤتمر الصومام وصراع القادة على السلطة	
المبحث الأول: ردود الفعل على قرارات المؤتمر ومدي مطابقة أرضية الصومام مع بيان أول نوفمبر	45
المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية	45
المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية	47
المطلب الثالث: مدى مطابقة أرضية الصومام مع بيان أول نوفمبر 1954	50
المبحث الثاني: تصاعد الخلافات بين القادة السياسيين والعسكريين	53
المطلب الأول: ازدياد حدة الخلافات رغم التنازل عن مبدأ الأولوية	53
المطلب الثاني: استمرارا الخلافات وتأثيرها على نشاط الحكومة المؤقتة	55
المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962	57
المطلب الأول: ظهور التحالفات وانعكاساتها على سير المفاوضات	57
المطلب الثاني: مؤتمر طرابلس 1962 ونشوء الأزمة الشرعية	60
خلاصة الفصل	64
خاتمة	67
قائمة الملاحق	-
قائمة المصادر والمراجع	-
فهرس المحتويات	-
ملخص	-

ملخص مؤتمر الصومام وتنظيم هياكل الثورة

تميز مؤتمر الصومام بمعالجة قضايا الثورة التحريرية التي كانت غلى حين انعقاده تعتمد على المبادرات الفردية واجتهادات قادتها المدنيين فقط، فقد أعطى للثورة هيكلا تنظيميا شاملا في مختلف النواحي السياسية و العسكرية والاجتماعية، ورغم ذلك فلم يخلو من بعض النقائص والانتقادات بسبب عدم مشاركة بعض الأطراف الفاعلة لأسباب مختلفة مثل المنطقة الأولى والوفد الخارجي، والاختلاف حول مبدأين هما أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، الذي أدى إلى الصراع على السلطة فيما بعد، ورغم ذلك فإن جوانبه الإيجابية كثيرة فهو لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر يكون قيادة واحدة، لها صلاحيات الحديث باسم الثورة، وباسم الجزائر بحدودها الحالية، وبه خرجت الجزائر ولو جزئيا من القيادات المفككة والمبعثرة.

abstract

Summary of the Fasting Conference and the organization of the revolution's structures

The Fasting Conference was distinguished by addressing the issues of the liberation revolution, which until its convening depended on individual initiatives and the efforts of its civilian leaders only. It gave the revolution a comprehensive organizational structure in various political, military and social aspects. Despite this, it was not devoid of some shortcomings and criticism due to the lack of participation of some active parties for various reasons. Such as the first region and the external delegation, and the disagreement over two principles: the priority of the political over the military, and the priority of the inside over the outside, which led to the struggle for power later. Despite this, its positive aspects are many, as it is for the first time in modern and contemporary history that there is a single leadership, with the powers to speak on behalf of the people. The revolution, in the name of Algeria with its current borders, and with it, Algeria emerged, even partially, from the disintegrated and scattered leadership.

تم بحمد الله